



## تقرير رصد احتياجات السجناء وأسرتهم ضمن مشروع مؤسسة ابدأ - حياة

التمويل من مؤسسة دروسوس

(سجون بورسعيد والزقازيق العمومي وبنها ودمنهور بالاسكندرية)

تحت إشراف: د. عبدالسلام شرف\*

( رئيس قسم مكافحة الأثر ونائب مدير صندوق علاج ومكافحة الأدمان )

تصميم وأعداد الأستبيان

د/محمد سعيد أبو الخير (مدرس قسم عام نفس جامعة الزقازيق )

د/ محمد فؤاد ( أستاذ ورئيس قسم آداب علم نفس جامعة الزقازيق )

تطبيق

فريق إعادة التأهيل والدمج

مؤسسة حياة

مقدمة:

إن الغرض الذي تهدف إليه معاملة الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبة أو تدبير سالب للحرية في الحدود التي تسمح بها مدته؛ هو ان تخلق لديهم الإرادة والامكانيات التي تتيح لهم عقب الإفراج سلوكا حياة يحترمون فيها القانون ويشبعون فيها احتياجاتهم، ويتعين أن يكون من شأن هذه المعاملة تشجيعهم على احترام أنفسهم وتنمية الشعور بالمسئولية لديهم. (قواعد الحد الأدنى لمعاملة السجناء، قاعدة ٦٥)

فالواقع أن العقوبة السالبة للحرية كغيرها من العقوبات التي يوقعها المجتمع على الخارجين عليه أداة لإصلاحهم وإعادة تأهيلهم بحيث يعودوا للمجتمع مواطنين صالحين؛ فهي إذن من وسائل التهذيب والعلاج عبر إعادة التأهيل. وليس آية لإيقاع مزيد من الضرر والتأثيرات والعواقب السلبية الإضافية على المحكوم عليه وعلى ذويه. وترمى مثل هذه التدابير بصفة خاصة إلى حماية المجتمع من الجريمة والحد من حالات معاودة الإجرام، ولا سبيل إلى تحقيق هذين الفرضين إلا إذا استخدمت فترة الحبس للوصول حتى أقصى مدى مستطاع إلى ضمان إعادة إدماج أولئك الأشخاص في المجتمع بعد إطلاق سراحهم بحيث يتمكنون من العيش معتمدين على أنفسهم في ظل احترام القانون.

فلم يعد دور المؤسسات العقابية يقتصر على عزل الجاني عن المجتمع، بل أصبح دورها يتمثل في إصلاحه، وتأهيله لحياة اجتماعية شريفة، لذلك فإن سياسة هذه المؤسسات في المعاملة العقابية ترمي إلى منع العودة إلى الإجرام عن طريق اتباع أساليب متخصصة في العلاج، كالتصنيف، وإيجاد رعاية إنسانية متكاملة، ومؤسسات مفتوحة وشبه مفتوحة، وتلقين النزيل مبادئ العلم والأخلاق والدين، وتعليمه مهنة يعيش منها في المستقبل.

ولابد لنظام السجن أن يتضمن تدابير تعنى بتأهيل السجناء لما بعد إطلاق سراحه عبر منظومة ناجعة للرعاية، وهي ما تعرف بالرعاية اللاحقة؛ والتي تمثل رعاية ممتدة عبر عدة مسارات علاجية تتناول المفرج عنهم من المؤسسات العقابية بالعمل على إعادة التقبل أو التكيف الاجتماعي أو تهيئة الاستقرار الاجتماعي، بحيث تستهدف الرعاية اللاحقة من خلال هذه المسارات العلاجية الوصول بخريجي المؤسسات العقابية إلى خبرة الحياة



## drosos (...)

السوية بعيداً عن العود للجريمة. وتخضع الرعاية اللاحقة لمبدأ المردود النفعي بمعنى عدم العود إلى الفعل الانحرافي الذي يهدد أمن واستقرار المجتمع.

ولكي يتحقق هذا المبدأ يتوجب العمل مع شخص السجين منذ لحظة ولوجه المؤسسة العقابية من خلال ما يقدم له من برامج نفسية اجتماعية ودينية ومهنية وثقافية... الخ.

لأجل هذا اتجهت السياسة العقابية الحديثة إلى الاعتراف للمفرج عنه بحقه في الرعاية اللاحقة بقصد مساعدته مادياً ومعنوياً على استعادة مكانته في المجتمع بعد انقضاء فترة سلب الحرية. فالرعاية اللاحقة تعتبر أسلوباً تكملياً للتنفيذ العقابي تهدف إلى استكمال ما تم تطبيقه من أساليب معاملة وبرامج تأهيل داخل المؤسسة العقابية ، وحتى لا تذهب المشاكل التي تعترض المفرج عنه بكل ما حققته له هذه الأخيرة من إصلاح وتهذيب.

ولم تعد الرعاية اللاحقة في ظل السياسة العقابية الحديثة رعاية فردية تقوم على اعتبارات الشفقة والعطف وبدافع ديني أو إنساني. بل هي التزام على الدولة قبل المحكوم عليه تفرضه وظيفتها في رسم السياسة الجنائية المتعلقة بمكافحة الجريمة وكذلك وظيفتها في تطبيق سبل المعاملة العقابية. فالرعاية اللاحقة جزء من المعاملة العقابية التي تطبقها الدولة على المحكوم عليه وتستهدف بها إتمام التأهيل - إذا لم تكن مدة العقوبة كافية لتحقيق هذا الغرض - أو لمساندة المفرج عنه حتى يظل التأهيل الذي حققته أساليب المعاملة داخل المؤسسة العقابية قائماً ومؤثراً بداخله. فهي على هذا النحو الجزء الأخير من المعاملة العقابية.

"إن إرسال الشخص إلى السجن إنما هو عقابه؛ فهو لا يرسل إليه لكي يعاقب فيه، إذ أن العقاب هو حرمان ذلك الشخص من حريته". (تقرير اللجنة الملكية لإدارة المرافق الإصلاحية في نيو ساوث ويلز بأستراليا، ١٩٨٠) ومن ثم فإن النظام الإصلاحي لا بد ان يتضمن معاملة السجناء معاملة تستهدف أساساً إصلاحهم وإعادة تأهيلهم اجتماعياً وليس مزيد من العقاب أو العواقب عليهم وعلى ذويهم وأهليتهم. وكل ما تقدم مثل جل ما نادى به كافة مواثيق وعهود حقوق الإنسان وقواعد الحد الأدنى للمعاملة بالمؤسسات العقابية، وكذلك القوانين والقواعد الوطنية المؤسسة لعمل مثل هذه المؤسسات.



## drosos (...)

كما ينبغي لنظام السجن السعى إلى أن يقلص إلى أدنى حد من الفوارق بين حياة السجون والحياة الحرة وبخاصة فيما يتعلق بالحقوق الأساسية. وهى فوارق من شأنها أن تهبط بحس المسؤولية لدى السجناء أو بالإحترام الواجب لكرامتهم الإنسانية.

فمن الملاحظ أن وظيفة السجن في عالم اليوم قد تغيرت عن ذي قبل، ويمكن رد هذا التغير إلى ما حدث من تغيير في فلسفة العقاب ذاته، وكذلك لأن كثيرا من النظم العقابية فشلت في تحقيق غايتها من تأهيل المجرمين وإعادة تثبتهم، وكذلك الحد من معدلات الجريمة وتحجيم الإجرام، فالدراسات العديدة ذات المداخل العلمية المتنوعة تكشف عن تأثيرات شديدة السلبية على المحكوم عليهم بعقوبات وتدابير سالبة للحرية نفسية وبدنية واجتماعية لا تقتصر عليهم فقط بل تمتد إلى أسرهم ومن يعولونهم.

ولقد اتجهت الفلسفة الحديثة إلى ضرورة الاهتمام بالمجرم المحكوم عليه والمودع في المؤسسة العقابية وإصلاحه وإعادة تأهيله ليخرج إلى المجتمع عضوا نافعا. وهذا التغير الذي طرأ على النظرة الفلسفية للعقاب أدى بدوره إلى تغير الدور المناط بالمؤسسات العقابية ذاتها وبشكل جذري، سواء من حيث الوظائف أو حتى على مستوى بناء تلك المؤسسات، كما تطلبت الفلسفة الحديثة ضرورة السماح لمؤسسات اجتماعية أخرى بمساعدة المؤسسات العقابية في تنفيذ هذه السياسة الإصلاحية الجديدة.

وليس هذا فحسب، بل إن هذا الدور الحديث للمؤسسات العقابية فرض عليها إيجاد أنواع مختلفة من التخصصات العلمية والمهنية الدقيقة التي يمكن أن تلعب دوراً فاعلاً في تنفيذ هذه السياسة الحديثة وتحقق أعلى درجات الإصلاح وإعادة التأهيل.

وهذه الوظائف الحديثة أبرزت مصطلحا علميا جديدا بات معلما أساسيا لآليات تحقيق وتنفيذ السياسة الإصلاحية، إذ برز مصطلح " الرعاية الاجتماعية" داخل المؤسسات الإصلاحية، والمختص بتحديد آليات العمل لإشباع الاحتياجات اللازمة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية، والتي من شأنها تحقيق مبدأ الإصلاح وإعادة التأهيل.

**عقوبة السجن ليس من أهدافها إهانة المسجون ولا الانتقام منه نفسياً أو بدنياً**



## drosos (...)

وتهدف الرعاية الاجتماعية للسجين إلى مساعدته على التكيف مع الحياة الجديدة منذ اليوم الأول لدخوله السجن، كما تعمل على حل كافة المشاكل التي يتعرض لها سواء مع نفسه أو مع السجناء الآخرين أو حتى مع المجتمع الخارجي بما فيه أسرته، وتسعى برامج الرعاية الاجتماعية إلى استمرار حالة التوافق النفسي والاجتماعي لدى السجين طوال فترة بقاءه في السجن، وليس هذا فحسب بل تحرص على إعادة تأهيله ليخرج للمجتمع عضوا فاعلا ونافعا لنفسه ولمجتمعه.

ويرتبط مفهوم الرعاية الاجتماعية بمفهومي (الفاعلية الاجتماعية وحرية الاختيار)، بمعنى أن فاعلية الرعاية الاجتماعية تقاس بمدى المساواة في التعامل بين جميع الفئات المحتاجة، وأن يسمح للمستفيد أن يختار من خدمات الرعاية ما يشبع احتياجاته.

على ما تقدم تبدو الحاجة ماسة إلى إجراء تقييم عملي لواقع المعاملة في المؤسسات العقابية وبخاصة في فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية وخدماتها ومدى تلبية احتياجات السجناء وأسرهم. وهل يسهم ذلك في إصلاحهم وتأهيلهم لمواجهة الحياة في المجتمع والاندماج فيه بعد انقضاء فترة عقوبتهم. والتعرف على التبعات والعواقب التي تحدث نتيجة لهذه العقوبات السالبة للحرية على السجين وأسرته. فإيلام العقوبة السالبة للحرية ينبغي ان يقتصر على مجرد سلب الحرية وليس كأسلوب المعاملة في السجن، وبناء عليه لا يجوز أن يغلب على معاملة المحكوم عليهم طابع القسوة والعنف أو الإهمال، ولا يجوز ان ينخفض مستوى الحياة داخل هذه المؤسسات عن خارجها، كما لا تغفل المعاملة الاعتراف بكرامة المحكوم عليه كإنسان.

### أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الراهنة إلى:

١. التعرف على الآثار السلبية والعواقب والمشكلات الناجمة عن العقوبة السالبة للحرية سواء أكان ذلك على السجين أو على أسرته، والتعرف على أوجه الرعاية الاجتماعية التي تكفل التعامل مع هذه الآثار.

٢. التعرف بشكل عام على احتياجات السجناء داخل المؤسسات العقابية ولذويهم خارجها نتيجة لسجنهم ومدى تلبية هذه الاحتياجات، والجهات المسؤولة عن ذلك والعقبات التي تحول دون حصول السجناء وذويهم على ما يستحقون من خدمات بشكل عام؛ وتحديد احتياجات الأفراد المستهدفين من قبل المشروع الراهن بشكل خاص مع ترتيب هذه الاحتياجات حسب الأولوية وتحديد الأنشطة والخدمات التي تشبع هذه الاحتياجات ( تعليمية - صحية - اجتماعية - اقتصادية- وغيرها) وتحديد الخصائص الديموجرافية المتنوعة للأفراد المستهدفين بهذه العمليات لبناء تدخلات أكثر واقعية.

نستهدى في سبيل ذلك بقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والمقررة منذ عام ١٩٥٥، والمعروفة فيما بعد بقواعد نيلسون مانديلا، والتي تمثل المعيار الذي ما إن تدنت أوجه الرعاية عنه كان ذلك بمثابة انتهاكا لكرامة الإنسان واعتداء واضحا على حقوقه الأساسية التي كفلها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

٣. التعرف على الآليات التي يتم عبرها تلبية احتياجات عينة السجناء الذين تم اختيارهم موضوعا لهذه الدراسة. وتأتي أهمية هذه الدراسة ليس فقط من كونها امر شديد الأهمية لترشيد التدخلات المنفذة في إطار المشروع الذي تنهض به مؤسسة حياة بتمويل من مؤسسة دروسوس، بل لأهمية هذا الفئة وهي السجناء للمجتمع المصري وأمنه القومي وسلامه الاجتماعي، وتقدر الدراسات والتقارير الدولية عدد السجناء في مصر بحوالى ٦٦ ألف سجين في عام ٢٠١٣، والمتوقع أن تكون هذه الأعداد قد تزايدت بشكل كبير نتيجة للأحداث التي مر بها المجتمع المصري سواء سياسية أو أمنية منذ أحداث ٣٠ من يونيو ٢٠١٦، وتقدر التقرير عدد المفرج عنهم سنويا بحوالى ١٢٠٠٠ سجين سنويا ( Roy Wolmsley، World prison population list، 11<sup>th</sup> ed، ICPR، 2016، p.3 )

### تساؤلات الدراسة:

١. ما هي الآثار السلبية والعواقب والمشكلات الناجمة عن العقوبة السالبة للحرية على السجين وعلى أسرته؟
٢. ما هي الخصائص الديموجرافية المتنوعة للأفراد المستهدفين بالدراسة والتي تعكس بصورة مباشرة هذه الآثار السلبية؟



## drosos (...)

٣. ما هي أوجه الرعاية الاجتماعية التي تكفل التعامل مع هذه الآثار داخل المؤسسات العقابية وخارجها؟
٤. ما هي احتياجات السجناء المشبعة أو الملباة داخل المؤسسات العقابية ولذويهم خارجها، والجهات المسؤولة عن ذلك والعقبات التي تحول دون الحصول على ما يستحقون من خدمات بشكل كفاء؟
٥. ما هي احتياجات السجناء غير الملباة أو المشبعة؟ وما هي العوامل التي تحول دون إشباعها؟ وهل تتباين هذه الاحتياجات وفقا لمتغير النوع ( الجنس) أم لا؟
٦. ما هو ترتيب هذه الاحتياجات حسب الأولوية وتحديد الأنشطة والخدمات التي تشبع هذه الاحتياجات ( تعليمية - صحية -اجتماعية - اقتصادية- وغيرها) وفقا لوجهة نظر كل من السجناء والمسؤولين على تلبية هذه الاحتياجات في سياق المشروع الراهن؟

### منهجية الدراسة وأدوات الدراسة الميدانية:

تشير عملية تقدير الاحتياجات إلى: محاولة لتحديد ما هو مطلوب لضمان قدرة الفرد أو المجتمع على تحقيق مستوى مقبول من التنمية والتطوير في مجالات الحياة. وتتطلب عملية قياس الاحتياجات الاجتماعية للأفراد عملية تصنيف وتحديد الاحتياجات ( تعليمية- صحية- اجتماعية- اقتصادية- وغيرها) وتحديد الخصائص الديموجرافية المتنوعة لهؤلاء المستهدفين بهذه العمليات.

وينظر إلى عملية تقدير الاحتياجات على أنها مجموعة المسوح التي تركز على الفجوات الموجودة في الخدمات؛ والاحتياجات التي لم تقابل في التخطيط الاجتماعي. لذا فإن تقدير للاحتياجات هي هذه العملية الفنية التي تهدف إلى تحديد أولويات المستهدفين وتقديم الحلول المتنوعة لتخفيف وطأة المشكلة. وهي جهد منظم لجمع المعلومات والأفكار من مصادر متنوعة من أجل اتخاذ قرارات أفضل بهدف توثيق هذه الحاجات، وتحديد أولويات الخدمات التي تقابل هذه الاحتياجات.

ويمكن الحصول على المعلومات الخاصة بتقدير الاحتياجات من السجلات المتاحة والتي تسجل وتحوى بيانات حول الخدمات المستهدفة والمستفيدين منها، ودراسات الحالة الخاصة بهم، والمسوح والدراسات الميدانية التي

تجرى لهذا الغرض؛ فعملية تقدير الاحتياجات عملية منهجية لتحديد مستوى الاحتياجات الإنسانية من أجل استخدام نتائجها في تطوير عمليات رسم السياسات وصنع القرار لتخطيط المجتمع في القضايا المتعلقة بالمجتمع.

وتستدعي منهجية عملية تقدير الاحتياجات:

١. مشاركة المستهدفين بالخدمة والمتأثرين بالمشكلة، إذ أن ذلك يعد ضرورة لتحديد الأهداف الممكنة لتنمية وتطوير الخدمات.

٢. الاستعانة بطرق منهجية متنوعة لتقدير الحاجات كالتطرق الكمية حيث يتم جمع البيانات كمياً وبشكل رقمي مثل دليل رصد المشكلات- طريقة المسح الاجتماعي باستخدام الاستبيان الذي يعد أكثر الأدوات ملائمة لتقدير الاحتياجات والذي جرى تصميمه لهذا الغرض من قبل فريق البحث إضافة إلى المقاييس النفسية للسمات التي أرتأت هيئة البحث كونها أكثر تأثيراً في خلق مزيد من الاحتياجات أو مساهمة في رفع كفاءة وجودة الخدمات المقدمة لتلبية هذه الاحتياجات.

إلى جانب الطرق الكيفية سواء من خلال تطبيق دليل المقابلة المفتوحة وشبه المقننة والملاحظة، والمناقشات العامة والبيئية وأسلوب دلفي لتحديد الأولويات وغيرها.

مع مراعاة التوازن بين الجوانب الذاتية والموضوعية عند تقدير حاجات الأفراد. ومراعاة التوازن بين الاحتياجات الفعلية وبين ما هو متاح من موارد وإمكانيات.

وتمثلت أدوات جمع المادة الميداني في التالي:

أ. دليل المقابلة المفتوحة وشبه المقننة مع السجناء والقائمين على تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية لهم.

ب. استبيان موجه لعينة السجناء المستهدفين من قبل المشروع حول احتياجاتهم واحتياجات أسرهم في مختلف مناحي الحياة .

ج. مقياس روزنبرج لتقدير الذات، والهدف منه قياس تقدير الذات على سلم جوتمان، وترجمه الدكتور: علي بوطاف، ويتكون من ١٠ بنود وله بعد واحد صمم أصلاً سنة ١٩٦٢ لقياس تقدير الذات لدى طلبة الثانوي والمدارس العليا، ومنذ تطويره وهو يستعمل مع مجموعات أخرى من الراشدين من مختلف المرضى ومن أكبر نقاط القوة فيه تطبيقه واستخدامه في بحوث مختلفة مع عينات كبيرة ولسنوات عديدة.



## drosos (...)

ويتكون المقياس من بنود تقيس الشعور الايجابي والشعور السلبي، أربعة بدائل يختار منها المفحوص الإجابة التي تناسبه حيث يحصل على ٤ نقاط في موافق جدا و ٣ نقاط على موافق و ٢ نقطة على غير موافق ، و ١ نقطة غير موافق جدا. وتتراوح الدرجة الكلية للمقياس بين عشرة نقاط و أربعون نقطة ويتم التقييم كالتالي:

- من ١٠ إلى ١٦ نقطة تقدير ذات منخفض. - من ١٧ إلى ٣٣ نقطة تقدير ذات معتدل.

- من ٣٤ إلى ٤٠ نقطة تقدير ذات عالي.

**د. مقياس بيك للاكتئاب BDI-2.** ترجم هذا المقياس الدكتور غريب عبدالفتاح، ويزودنا هذا المقياس بتقدير صادق وسريع لمستوى الاكتئاب، ويستخدم مقياس الاكتئاب (د) أو BDI-2 في تقييم شدة الاكتئاب سواء لدى الأسوياء أو المرضى النفسيين. وهذه النسخة المختصرة من المقياس تتكون من (١٣) سؤال، لكل سؤال سلسلة متدرجة من أربع بدائل مرتبة حسب شدتها والتي تمثل أعراضا للاكتئاب. وتستخدم الأرقام من (٠-٣) لتوضيح مدى شدة الأعراض، وابنود الثلاثة عشر التي يتكون منها المقياس المختصر هي:

١. الحزن
٢. التشاؤم
٣. الشعور بالفشل
٤. عدم الرضا
٥. الشعور بالذنب
٦. عدم حب الذات
٧. إيذاء الذات
٨. الانسحاب الاجتماعي
٩. التردد
١٠. تغير صورة الذات
١١. صعوبة النوم
١٢. التعب
١٣. فقدان الشهية.

ويطبق المقياس على الأشخاص البالغين في البيئة العربية، وتتراوح درجاتهم الحاصلين عليها ما بين ٠ إلى ٩٣ وتصنف استجاباتهم وفق للمستويات التالية:

شدة الاكتئاب	الدرجة
لا يوجد اكتئاب	٠ - ٦
اكتئاب بسيط	٧ - ١٢
اكتئاب متوسط	١٣ - ١٨
اكتئاب شديد	١٩ - ٢٧
اكتئاب شديد جدا	٢٧ فما فوق

## drosos (...)

هـ. السجلات الخاصة بدراسات الحالة المتاحة داخل مؤسسة حياة عن الأفراد المستهدفين من قبل المشروع، والوثائق المتاحة حولهم.

### مجالات الدراسة:

١. المجال الجغرافي: روعى فى اختيار المجال الجغرافى أن يشتمل على (٤) سجون ضمن نطاقات جغرافية متنوعة؛ وهى سجون بورسعيد والزقازيق العمومي وبينها ودمنهور بالاسكندرية.

٢. المجال البشرى: تم تطبيق أدوات الدراسة الميدانية من استبيانات ومقاييس واختبارات نفسية على عينة من السجناء بلغ قوامها (٣٤) مفردة (ذكورا وإناثا) موزعين على السجون الأربعة؛ روعى عند اختيارهم تنوع جرائمهم المعاقبين بسببها وكذا المدد العقابية المحكوم عليهم بها. إذ أن مدة العقوبة قد تكون عاملا مؤثرا فى مدى تلبية السجن وأسرته؛ وقد تكون لها عواقب إضافية عليهم أيضا.

٣. المجال الزمنى: جرى التطبيق الميدانى خلال شهر مايو ٢٠١٨ من قبل باحثى المؤسسة الذى جرى تدريبهم بشكل مكثف على أدوات وأساليب جمع المادة الميدانية المتنوعة وتحليل النتائج .

### خصائص عينة الدراسة:

تحددت عينة الدراسة بـ (٣٤) مفردة من السجناء، وتنوعت خصائصهم على النحو التالى:

١. بلغ عدد الذكور من عينة الدراسة (٢٤) مفردة فى حين بلغ عدد الإناث (١٠) مبحوثة.

٢. كان متوسط العمر بين أفراد العينة ٣٥.٧ سنة، ويبلغ أكبر الحالات سنا ٤٥ عاما، فى حين أصغرهم ٢٠ عاما؛ أى أن جميع أفراد العينة فى سن العمل والإنتاج، وغالبيتهم من الشباب؛ ما يشير بوضوح لحاجتهم للتأهيل وإعادة الإدماج المجتمعى.

٣. أما الحالة الاجتماعية فقد كان غالبية العينة من المتزوجين (٢٠) فردا ( ١٥ من الذكور و ٥ من الإناث). مما يوضح عبء المسؤولية المادية التى تقع على عاتق أفراد العينة؛ والتى قد تكون دافعا للعود ما لم تتم تلبية حاجاتهم

## drosos (...)

الاقتصادية. فى حين كان عدد من لم يسبق لهم الزواج ٩ حالات ( ٨ من الذكور و حالة من الإناث). أما المطلقات فقد كان عددهن ٤ بينما كان من بين أفراد العينة رجل واحد مطلق، وتكشف الدراسة الراهنة عن أن عقوبة السجن كانت وراء حدوث هذه الطلاقات.

٤. تنوعت الجرائم التى سجن بسببها أفراد العينة كالتالى:

- |                              |   |
|------------------------------|---|
| (أ) غارمات/ غارمين وتبديد    | (١١) حالة (٦ من الإناث، و ٥ من الذكور)        |
| (ب) مخدرات ( تعاطى/ إتجار)   | (٨) حالات من الذكور                           |
| (ج) جرائم نفس واستعمال القوة | (٧) حالات (٦ من الذكور وحالة واحدة من الإناث) |
| (د) جرائم السرقة             | (٧) حالات ( ٥ من الذكور، ٢ من الإناث).        |
| (هـ) دعارة                   | (١) حالة واحدة من الإناث.                     |

٥. أما بالنسبة لمدد العقوبة المحكوم بها على حالات الدراسة فقد تنوعت كالتالى:

(أ) المدة القصيرة، حيث يقضى المحكوم عليهم أقل من سنتين، وهى فترة غالبا ما تتسم بصدمة السجن وتشهد حالة شديدة من الإضطراب وعدم القدرة على التكيف، مع السجن وأساليب المعاملة السائدة فيه. ومثلت العقوبة قصيرة المدة ما يقضيه غالبية عينة الدراسة إذ بلغ عددهم (٢٤) حالة من حالات الدراسة.

(ب) المدة المتوسطة؛ حيث يقضى المحكوم عليهم مدة تتراوح ما بين عامين وسبعة سنوات، وبلغ عدد المحكوم عليهم من حالات الدراسة بهذه المدة (٨) حالات.

(ج) أما المدة الطويلة؛ وهى أكثر من سبع سنوات فقد حكم بها على حالتين من حالات الدراسة. وتكشف الدراسة الراهنة عن ارتباط طردى بين طول مدة العقوبة وكثرة المشكلات والتأثيرات السلبية التى يتعرض لها السجناء وذويهم نتيجة وجودهم داخل السجن. وكذلك بين قصر مدة العقوبة وعمل وتشغيل السجناء داخل السجن كما سنبين لاحقا.

٦. الحالة التعليمية: تنخفض المستويات التعليمية بين عينة الدراسة بشكل ملحوظ، فغالبيتهم لم لم يتجاوزا مرحلة التعليم الأساسى؛ إذ تشير الدراسة إلى أن بين أفراد العينة يوجد (١٠) من الأميين (٧ من الذكور، ٣ من الإناث)،

بينما من يقرأ ويكتب عددهم ٣ ( رجل وإمرأتان) بينما من حصل على الشهادة الابتدائية عددهم ٧ أفراد (٦ من الذكور، وأنثى واحدة)، والحاصلين على الإعدادية يبلغ عددهم ٧ (٥ من الذكور، و٢ من الإناث)، بينما الباقيين من الحاصلين على مؤهل متوسط ويبلغ عددهم ٧ (٤ من الذكور، و٣ من الإناث). وهو ما يشير بشدة إلى وجود تأثير مباشر بين المستوى التعليمي وارتكاب الجرائم وكذا بين انخفاض المستوى التعليمي وتدنى الحالة الاقتصادية لأفراد عينة الدراسة.

٧. **الحالة المهنية:** تبدو العلاقة كذلك بين تلك المستويات التعليمية المنخفضة ومستوى المهن التي يمتنها أفراد عينة الدراسة، حيث أن (١٠) أفراد من عينة الدراسة من العاطلين (٧ من الذكور و٣ من الإناث)، بينما يعمل باليومية ٩ أفراد من عينة الدراسة (٨ ذكور وأنثى واحدة)، يعمل ٦ أفراد كبائعين في محال أو متجولين، بينما يعمل ٦ أفراد آخرين كحرفيين وفنيين، بينما يبلغ عدد من يعمل بمهن إدارية وكتابية متوسطة ٣ أفراد من عينة الدراسة (رجل وإمرأتان).

٨. **عدد أفراد الأسرة وعبء الإعاقة:** تكشف بيانات الدراسة الميدانية عن ارتفاع متوسط حجم الأسر التي ينتمي إليها أفراد عينة الدراسة غذا يبلغ هذا المتوسط ٤.٧ فردا، ويعيش غالب العينة مع أسر يتراوح حجمها بين ٤ و٩ أفراد.

ويرتفع معدل الإعاقة بينهم إلى ٣.٧ فرد إذ أنه حتى غير المتزوجين يقع عليهم عبء إعالة أسرهم المكونة من الأخوة وأحد الوالدين؛ وهو ما يشير إلى مدى ما تمثله العقوبة السالبة للحرية من عبء مادي ومعنوي على السجناء من عينة الدراسة وأسرهم ومدى ما قد يلاقونه من صعوبة العيش نتيجة لسجن عائلهم.

### أولاً: الآثار النفسية للعقوبات السالبة للحرية على السجناء:

إن عقوبة الفرد وإيداعه بمؤسسة عقابية أو إصلاحية نتيجة سلوك إجرامي أو انحرافي تكون له انعكاسات كبيرة على نفسيته، ذلك أنه وبحكم إمكاناته النفسية والعقلية الضيقة التي لاتجعله يرى إلا حدود مصلحته، فإنه لا يستطيع أن يدرك من وراء الإجراءات المذكورة سوى أن المجتمع قد لفظه ورفضه وأساء فهمه، فهو في نظره مجتمع قاس، لايحاول التكيف مع مختلف أفراده، كما أنه لا يعاملهم بنفس الكيفية ونتيجة لذلك فإن النزيل يصبح وكأنه



## drosos (...)

يعيش فى دوامة من الصراع النفسى والتوتر، نظراً لأن كل نزيل يعتبر المؤسسة قد فصلت بينه وبين أسرته وبيته وجيرانه وعمله، فتسيطر عليه مشاعر السلبية كالخوف والقلق فتصبح مدة إيداعه فترة كآبة وبؤس تغذيها مشاعر العدوانية والكره تجاه المجتمع والقانون والمحكمة.

ومما لاشك فيه أن سلب الحرية ينجم عنه العديد من المخاطر منها الاختلاط بالمجرمين والمنحرفين والتأثيرات السلبية المتمثلة في الثقافة الإجرامية والتي تعرف " بثقافة مجتمع السجن "، فضلاً عن أمراض نفسية واجتماعية ناشئة من ظروف الحياة داخل السجن حيث تنفشى مشاعر الخوف والقلق ويسود الحرمان من إشباع كثير من الحاجات الطبيعية بالإضافة إلى ما يواجه السجين بعد الإفراج عنه من عزلة وسوء العلاقات وانقطاع للدخل مما يؤثر سلباً على التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم ويدفعهم إلى العودة مرة أخرى إلى ممارسة السلوك المنحرف.

ومن أهم الآثار النفسية المترتبة على العقوبات السالبة للحرية أيضاً معاناة المفرج عنهم من السجون من الشعور بالصراع والتوتر النفسى، حيث يجد الشخص نفسه محروماً من إشباع حاجاته المختلفة والشعور بالإحباط لعدم تقبل المجتمع له بعد الإفراج عنه، كذلك يشعر بالخوف، فنجدته يعاني من هذا الشعور عندما يواجه المجتمع ويشعر بالخوف من الوقوع في الذلل أو الجريمة مرة أخرى. كما يشعر بالخوف على شخصيته ومكانته في المجتمع إلا أن الخوف الشديد قد يؤدي به إلى شخصية انطوائية إذا لم تجد التقبل المناسب والمساعدة المناسبة من المحيطين به، والشعور بضياح الأمل في مستقبل جيد وخاصة أن النتيجة الحتمية للسجن تكون فقدان لوظيفته وقد يفقد شريك حياته أو ترفضه أسرته. وتؤكد دراسات نفسية عديدة على عديد من الآثار النفسية الأخرى التي تصيب الفرد من ناحية الجوانب المزاجية حيث ترتفع لديه درجة العصابية والذهانية، فضلاً عن الميل للاعتمادية والانبساطية، أما عن مفهوم الذات لدى المفرج عنه يتأثر سلباً بشكل كبير حيث أن تصوراتهم حول ذاتهم تتغير وتصبح سلبية، هذا بالإضافة لانخفاض تقدير الذات فكثير من الممارسات التي يقومون بها داخل السجون تفقدهم احترامهم لذواتهم، كما يظهر لديهم فكرة المجازاة الاجتماعية للمسجونين معهم حتى يستطيعوا التكيف مع مجتمع السجن حتى لو اقتضى الأمر اكتسابهم لسلوكيات مرفوضة، ويأتي الشعور بالاكنتاب والقلق بدرجة مرتفعة لديهم

وخاصة في فترة السجن الأولى، بل أن بعضهم مع حرمانهم من حياتهم الطبيعية يصبح الاكتئاب سمة لديه، بل قد يزيد ذلك ما يعانيه من بطالة أو المشكلات العائلية العديدة في حياتهم أثناء وجوده في السجن عقب خروجه.

وهو ما نركز عليه في هذا الجزء من الدراسة حيث نسعى إلى التعرف على مستوى تقدير الذات والاكتئاب لدى السجناء وعلاقتهما بالعقوبة السالبة للحرية فضلا عن علاقتهما ببعض المتغيرات الوسطية (الجنس، مدة العقوبة) وقد استخدم في البحث المنهج الوصفي، حيث بلغت عينة الدراسة ٣٤ سجينة وسجينا. تتراوح أعمارهم بين ٢٠-٤٥ ، ويختلفون حسب الجنس ومدة العقوبة ونوع الجريمة. وكما أسلفنا فقد استخدمنا مقياس بيك للاكتئاب PDI-2 ؛ ومقياس تقدير الذات لروزنبرغ . وقد تم التحقق من الصدق والثبات لكلتا الأدوات.

وسعيا نحو الإجابة عن التساؤل الأول والخاص بماهية الآثار السلبية والعواقب والمشكلات الناجمة عن العقوبة السالبة للحرية على السجنين نركز على إجابة التساؤلات الفرعية التالية:

١. هل توجد علاقة بين الضغوط التي تفرضها العقوبة السالبة للحرية وتقدير الذات لدى السجناء؟

٢. هل توجد فروق في مستوى تقدير الذات باختلاف الجنس (ذكور/إناث) لدى السجناء؟

٣. هل توجد علاقة بين الضغوط التي تفرضها العقوبة السالبة للحرية والاكتئاب لدى السجناء؟

٤. هل توجد فروق في مستوى الاكتئاب باختلاف الجنس (ذكور/إناث) لدى السجناء؟

ومن أجل الإجابة على تساؤلات الدراسة استخدمنا مقياسين كما ذكرناهما سابقا، و كان الحساب بواسطة البرنامج الإحصائي (SPSS 19.0) وكانت الإجابة على تساؤلات البحث باستخدام الأسلوبين الإحصائيين التاليين: معامل الارتباط بيرسون من أجل حساب العلاقة و اختبار T-test للكشف عن الفروق. و توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

## drosos (...)

**النتيجة الأولى:** توجد علاقة بين الضغوط التي تفرضها العقوبة السالبة للحرية و تقدير الذات لدى السجناء إذ ان جميع أفراد العينة يقعون فى مستوى تقدير الذات المنخفض والمعتدل، ولا توجد حالة واحدة تتمتع بتقدير ذات عالى، بل إن الغالبية تقع فى الفئة الأولى حسبما يكشف الجدول التالى:

النوع	ذكور	إناث	إجمالى
تقدير منخفض	١٨	٦	٢٤
تقدير معتدل	٦	٤	١٠
تقدير مرتفع	٠	٠	٠
إجمالى	٢٤	١٠	٣٤

وتوضح النتائج أن كلا من السجناء والمتأثرين بضغط السجن والضغط الأسري الناجم عن وجودهم بالسجن يتعرضون لضعف تقدير الذات إلى جانب تعرضهم للإضطرابات الأسرية. فتقدير الذات يعتبر بنية أساسية يجب أن يقوم عليها البناء النفسي لشخصية الفرد، ولا شك أن ما يسبب للفرد نقص تقدير الذات مشكلات لها أسباب متنوعة مثل: الظروف الاقتصادية، الاجتماعية، الضغوطات النفسية وكذا العقوبة السالبة للحرية التي تعتبر هذه الأخيرة من أكبر المعضلات التي قد تواجه الإنسان في حياته.

**النتيجة الثانية:** أما بالنسبة للفروق فى مستوى تقدير الذات وفقا للنوع (ذكور / إناث) فالجدول التالى يوضح ذلك.

المؤشر الاحصائى	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
المؤشر الاحصائى	ذكور	١٦	١٥.٧٤	٧٥	٠.٢٤	غير دالة
	إناث	١٧.٨	١٩.٠٥			

## drosos (...)

نلاحظ من الجدول أن (ت) المحسوبة قيمتها ٠.٢٤ وهي غير دالة عند مستوى درجة الحرية ٤٥، ومن ثم يمكننا القول بأنه لا توجد فروق في مستويات تقدير الذات بين أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس.

**النتيجة الثالثة:** توجد علاقة بين الضغوط التي تفرضها العقوبة السالبة للحرية ومستوى شدة الاكتئاب لدى السجناء إذ أن غالبية أفراد العينة يعانون من درجة من الاكتئاب تتراوح ما بين الاكتئاب البسيط والاكتئاب الشديد جدا، (٧) حالات فقط لا تعاني من الاكتئاب، بل إن قرابة ثلث الحالات تقع في مستوى الاكتئاب الشديد والشديد جدا حسبما يكشف الجدول التالي:

النوع	مستوى شدة الاكتئاب		
	ذكور	إناث	إجمالي
لا يوجد اكتئاب	٦	١	٧
اكتئاب بسيط	٤	١	٥
اكتئاب متوسط	٩	١	١٠
اكتئاب شديد	٥	٥	١٠
اكتئاب شديد جدا	٠	٢	٢
إجمالي	٢٤	١٠	٣٤

يعتبر الاكتئاب أحد فئات الاضطرابات الوجدانية والتي تعتبر بدورها أكثر الأمراض النفسية شيوعا وانتشارا؛ وهي بالتالي مسئولة عن كثير من المعاناة والآلام النفسية بين كثير من الأفراد. وهو حالة مزاجية هابطة، لا توقف سير حياة الفرد الطبيعية، لكنها تصعب الأمور على الفرد، وفي أصعب حالاته قد يدفع الاكتئاب الفرد إلى التفكير في إنهاء حياته.



**النتيجة الرابعة:** أما بالنسبة للفروق في مستوى وشدة الاكتئاب وفقا للنوع (ذكور / إناث) فالجدول التالي يوضح ذلك.

المؤشر الاحصائي	المتغير	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الحرية	ت المحسوبة	مستوى الدلالة
	ذكور	١٢.٩٣	٧.٥١	٧٥	٠.٠٠٦	دالة
	إناث	٢١	٨.٠٥			

ونلاحظ من الجدول أن (ت) المحسوبة قيمتها ٠.٠٠٦ وهي دالة عند مستوى درجة الحرية ٤٥، ومن ثم يمكننا القول بأنه توجد فروق في مستويات وشدة الاكتئاب بين أفراد العينة وفقا لمتغير الجنس. أى نساء العينة أكثر عرضة للاكتئاب مقارنة بالرجال، ولهذا عوامل عدة من بينها الطبيعية النفسية المختلفة مقارنة بالرجال حين التعامل مع الضغوط، إضافة إلى وطأة ضغوط الوصم والتمييز الواقعة على النساء نتيجة لسجنهم بصورة أشد من أقرانهم من الرجال.

#### محاولة لتفسير مستويات الاكتئاب المرتفعة بين أفراد عينة الدراسة:

تتوعدت المداخل النظرية التي سعت لتفسير الاكتئاب والعوامل المؤدية إليه، ونركز هنا هنا على عوامل الاستهداف المعرفي التي نراها أكثر واقعية في محاولة تفسير عوامل الاكتئاب لدى السجناء، فوفق هذه النظريات المعرفية في الاكتئاب؛ أن المكتئبين من الافراد لديهم استهداف معرفي للاصابة بهذا الاضطراب، فعندما يواجه الفرد بحادثة حياة ضاغطة فان الفرد الذي لديه الاستهداف سوف يقيم مصدر الضغط ونتائجه بطريقة سلبية وبالتالي يزداد توقع إصابته بالاكتئاب أكثر من غيره من الأفراد الذين ليس لديهم هذا الاستهداف المعرفي.

ومن أنماط المعارف أو الافكار السالبة التي تشكل استهداف معرفي للاكتئاب نجد المخططات Schemas ، وأنماط العزو أو التفسير attribution or explanatory types ، وتعلم الياس learned hopelessness ، وتقدير الذات self esteem .



## drosos (...)

ويمثل الاستهداف المعرفى المخططات التى تهىء الافراد للاستجابة للضغوط بكل من المعرفة الاكثائية والمزاج الاكثابى. ويتضمن الاستهداف سمات معرفية أو مخططات تلك التى تتقدم أو تسبق أول نوبة اكنثائية وتجعل من المريض الاكثابى مستهدفا لنوبات اكنثائية مستقبلية تستثار بالفقدان أو الفشل وأى مصادر أخرى للضغط، وتحت ظرف الضغط يفجر المخطط المعارف الاكثائية النمطية. وتتمثل المخططات الاكثائية الرئيسية الثلاثة فى التالى:

١. وجهة نظر سالبة للذات انخفاض فى تقدير الذات.

٢. وجهة نظر سالبة فى الخبرة (تشويهات معرفية).

٣. وجهة نظر سالبة فى المستقبل (اليأس).

وحيث وقع حادثة غير سارة فإن الشخص المهيأ للاكتئاب يكون لديه نمط استدلالى يتصف باعزاءات: الذاتية والثبات والعمومية للسبب. فالمكتئب يعتقد أن إمكانياته الذاتية لا تساعده على النجاح بل إن النجاح فى حال وقوعه إنما يرجع إلى عوامل خارجية ولا يتحقق إلا بسبب الاخرين أو الظروف. وهو وليد الصدفة وغير مضمون مهما بذل من جهد. والخلاصة فإن الاكتئاب فى ضوء ذلك يرجع إلى:

١. عزو الفشل إلى ما هو داخلى وعزو النجاح إلى ما هو خارجى.

٢. عزو الفشل إلى ما هو ثابت وعزو النجاح إلى ما هو غير ثابت.

٣. عزو الفشل إلى ما هو عام وعزو النجاح إلى ما هو محدد وخاص.

### الاكتئاب وانخفاض تقدير الذات:

لقد كان تقدير الذات مفهوما محوريا فى أغلب نظريات الاكتئاب، إذ أن تقدير الذات يمثل المكون التقييمى لمفهوم الذات والذى بدوره يعتبر متغيرا معرفيا غاية الوضوح، فالإدراكات والأفكار السالبة عن الذات ترتبط بالاكتئاب ويلعب تقدير الذات والمنظومات الذاتية السالبة دورا فى نشأة ودوام الاكتئاب.

فإن كان اليأس يعتبر سبب محوري في حدوث الاكتئاب، فإن انخفاض تقدير الذات يعتبر عامل استهداف ربما يسهم في وقوع الاعراض الاكتئابية من خلال عملية اليأس. لذا يمكن النظر الى تقدير الذات على أنه عامل استهداف- في وجود تفاعل مع ضغط ومكونات وسيطة كاليأس- يؤدي الى مزيد من الانخفاض في تقدير الذات أو يجعل من الجوانب السالبة من الذات اكثر بروزا ويزيد من خطر الاكتئاب.

والخلاصة أن أفراد العينة بشكل عام يواجهون صعوبات تتعلق الصحة النفسية: إذ تبين أنه فيما يتعلق بدرجة شعور السجين بالاكتئاب وانخفاض تقدير الذات؛ أن نسبة كبيرة من أفراد العينة كما كشفت البيانات المشار إليها عاليا، وبصورة مشابهة، نجد أن دراسات الحالة لهؤلاء الأفراد أيضاً، تشير إلى شعور عديد الأفراد بالضيق والكرب الشديدين كما أن الكثيرين منهم تراوده الكوابيس الليلية المرتبطة بتجربة السجن وأحداثها، وأن نسبة كبيرة من أفراد العينة (٤٣.٥%)، تقارب نصف العينة صرحت بأنها تتعرض لذلك. وبالنسبة لدرجة شعور السجين بالغضب والإحباط الشديدين أشارت نسبة من أفراد العينة تبلغ النصف تقريباً إلى أنها تشعر بذلك بدرجة كبيرة جداً نتيجة لافتقادهم الرعاية النفسية والاجتماعية التي يحتاجونها أثناء السجن وحين الخروج.

وتشير النتائج إلى كون النساء أكثر عرضة للاكتئاب نتيجة للعقوبة السالبة للحرية، والواقع أن النساء أكثر معاناة نتيجة لهذه العقوبة، حيث يعانين من وصمة مجتمعية داخل وخارج السجن حتى من قبل أسرتهن. فبالرغم من تحملهن ألم عقوبة السجن إلا أنه في أغلب الأحيان يتبرأ الأهل من السجينة التي جلبت لهم العار بدخولها السجن وقد يمتنعون عن زيارتها. وفي كثير من الأحوال، يتسبب السجن في طلاق الكثير من المتزوجات ويتم حرمانهن من حقهن في رؤية أبناءهن إن كن أمهات. وهذا هو عكس ما يحدث إذا كان السجين رجل حيث يغلب العرف الذي يقول أن "السجن يصنع الرجال" وغالباً ما تكون النساء أكثر وفاءً لأزواجهن السجناء ويقمن بزيارتهم وتلبية احتياجاتهم بانتظام.

### ثانياً: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للعقوبة السالبة للحرية على السجناء وذويهم:

من الطبيعي أن عقوبة السجن توقع على الجاني فقط ؛ لكن الآثار المترتبة على هذه العقوبة تمتد إلى جميع أفراد أسرته ، خاصة إذا كان السجين هو العائل الوحيد لهذه الأسرة ، وتتنوع الآثار السلبية التي تتعرض لها أسرة



## drosos (...)

السجين حسب بناء الأسرة ، إلا أن تلك الآثار تحدث خلا بارزا في بناء و وظيفة تلك الأسر، وقد يؤدي هذا الخلل إلى حدوث تفكك في تلك الأسر وتغير في وظائفها نحو الأسوأ .

وتوضح الدراسات الميدانية أكدت أن سجن عائل الأسرة يؤدي إلى ظهور آثار سلبية عديدة، وأن نسبة عالية من الأسر تأثرت بسجن عائلها ( ٩٧.٤ % ) ، إلا أن ما نسبته ( ٣.٨ % ) فقط من الأسر المحتاجة حصلت على مساعدات ودعم خفف من الآثار السلبية التي ترتبت على سجن عائلها.

كما تشير إلى أن من أهم الآثار التي ترتبت على سجن عائل الأسرة تأثر شبكة العلاقات الأسرية والقريبة متأثرا سلبيا، وأن هناك آثار سلبية على بناء الأسرة وسلوك أفرادها ، ويتأثر مستوى تعليم أفراد الأسرة متأثرا واضحا يبرز في صور التسرب الدراسي للأطفال المنتظمين في الدراسة والتأخر عن سن الالتحاق بالمدرسة لمن هم في سن الدراسة. وفي الوقت ذاته أتضح أن أغلب الأشخاص العائلين (البدلاء) لأسر السجناء عاطلون عن العمل ويمثلون ما نسبته (٤٦%)، وأن أغلب مستوياتهم التعليمية متدنية (٦٥%) ، وهذا ما سيزيد من تضخم الآثار السلبية على الأسرة ذاتها .

ولأن الحاجة المادية الملحة لأسرة السجن تظهر نتيجة انقطاع السجين عن عمله الذي كان المصدر الرئيس في تمويل الأسرة ، وما يترتب على عقوبة السجن من فصله من عمله ، فماذا يمكن أن يقدم هذا العائل البديل لأسرة تمر بظروف اجتماعية ونفسية؟! و الأهم من هذا كله أنها تمر بظروف مادية قاسية .

وتؤدي التغييرات الطارئة التي تلحق بأسرة السجين نتيجة إيداعه السجن إلى حدوث الاختلال الواضح في بنائها ووظائفها ، ويترتب على هذا الاختلال ظهور حاجات جديدة ربما لم تكن موجودة من قبل، ناهيك عن الحاجات الضرورية التي تعجز الأسرة عن تلبيتها كما كان الحال سابقا، ويؤدي عدم إشباعها إلى الإحساس بحالات من الحرمان، ويتطور استمرار الحاجة والإحساس بالحرمان إلى الإحساس بوجود العديد من المشكلات التي تواجهها الأسرة نتيجة غياب عائلها، وتؤكد الدراسات أن العديد من تلك المشكلات سيستمر مع الأسرة حتى بعد الإفراج عن السجين بفترة طويلة.

وتكشف الدراسة الميدانية الراهنة إجمالاً تعرّض غالب أفراد عينة البحث لمشكلات أساسية مع أسرته بسبب دخوله السجن، تبيّن أن نسبة (٨٧.٣%) من أفراد عينة الدراسة (ن= ٢٧) قد واجهت مشكلات مع الأسرة، كما تبيّن أن أهم هذه المشكلات كان افتقاد عائل الأسرة وخروج الزوجة للعمل في المنازل والقطاع غير الرسمي بنسبة (٥٨%) من الحالات، ثم عمل أحد أفراد الأسرة غير الزوجة والتسرب من التعليم (٤٠.٦%) تلاها تشردّ الأبناء (٢٩%)، وأخيراً، الطلاق الذي شكّل أدنى (١٧.٤%) نسب تلك المشكلات. وبالنسبة للأسباب التي عجّلت بحدوث تلك المشكلات التي تعرض لها السجن، تبيّن أن عدم توفر مصدر دخل لتغطية نفقات الأسرة، وعدم توفر الرعاية الكافية لأفراد الأسرة وعدم توفر فرصة عمل لأحد أفراد الأسرة قد شكّلت أعلى الأسباب تكراراً في استجابات عينة الدراسة، بينما مثل عدم إمكانية الإتصال الكافي بالأسرة أدنى هذه الأسباب تكراراً.

والواقع أن سجن عائل الأسرة يؤدي إلى حدوث خلل في الموارد الاقتصادية للأسرة، وبالتالي يحدث تغيير واضح في الظروف المعيشية للأسرة، وكبت لعدد من الدوافع الشخصية لكل فرد من أفرادها، وبالتالي فإن عدم إشباع هذه الدوافع سيؤدي ربما لخروج المرأة للعمل أو امتهان التسول، أو حتى تشغيل الأطفال يكون لديهم المهارات اللازمة لممارسة ما قد يكلفون به من مهام وبالتالي فإن الأجور التي سيتقاضونها ستكون غير مجزية وربما لا تسد الاحتياجات الفعلية للأسرة. وتكشف الدراسة الميدانية عن وجود حالة في أسرة أحد أفراد العينة قد امتهنت الجنس التجاري سعياً وراء توفير دخل ملائم وكاف لأسرتها.

وتكشف الدراسة الراهنة حول استجابات أفراد عينة الدراسة على الأسئلة الأوضاع المعيشية للسجين بعد خروجه من السجن عن مزيد من معاناة هؤلاء السجناء وذويهم؛ إذ أنه فيما يتعلق بتوفر مصدر دخل يكفي لتغطية نفقات أسرة السجين بعد خروجه من السجن، تبيّن أن معظم أفراد العينة (٧٢.٥%) ليس لديهم مصدر مالي للإنفاق على الأسرة. وفيما يتعلق بتوفر مكان للسكن لدى السجن، تبيّن أن ثلث العينة تقريباً (٢٩%) ليس لديها مكان للسكن بعد الخروج من السجن.

أما فيما يتعلق بالمشكلات الصحية والنفسية للسجناء وذويهم نتيجة لسجنهم فالحال يشير إلى ظهور العديد من المشكلات الصحية في الأسرة والتي تترتب على سجن عائلها، فمثلاً يترتب على انخفاض مستوى المعيشة للأسرة

حدوث أمراض عديدة نتيجة سوء أو نقص التغذية ، كما يترتب على سجن عائل الأسرة عدم وجود شخص يهتم بأفراد الأسرة ومراجعة العيادات الطبية المختصة للحصول على الأدوية اللازمة لعلاج الأمراض التي قد يصاب بها أي من أفراد الأسرة قبل استفحالها. وفيما يتعلق بالحالة الصحية الحالية للسجين، أشارت نسبة لا بأس بها (34.8%) إلى اعتلال حالتها الصحية نتيجة للسجن، في حين قدرت النسبة الباقية (62%) بأن صحتها جيدة.

وفيما يتعلق بنوع الأمراض المزمنة التي يعاني منها السجين حالياً، تبين أن أمراض القلب، والجهاز التنفسي والسكر والكلية والكبد وضعف الإبصار شكلت معظم الأمراض التي يعاني منها السجناء وبعض ذويهم، في حين أوردت بعض الحالات أن أبنائهم يعانون من سوء تغذية وضعف نمو ونقص في الوزن بشكل واضح نتيجة عدم قدرتهم على توفير غذاء كاف دون النظر لكونه صحي من عدمه. وبالنسبة لمشكلات الإدمان على الكحول والإدمان على المخدرات، تبين أن نسبة غير قليلة (20.3%) لديها مشكلات تعاطي وإدمان المواد المخدرة والمؤثرة على الحالة النفسية.

وتحتاج أسر سجناء العينة (الزوجة/ الزوج وأطفالهما) إلى مزيد من الدراسات النفسية للتعرف على الآثار النفسية السلبية لسجن احد أفراد الأسرة عليهم؛ فمن الملمس به القول بأن الأسرة هي المكان الآمن الذي يشعر فيه الفرد بذاته وبحبه للآخرين وبحب الآخرين له، ولا يمكن أن يتحقق هذا الشعور إلا في إطار أسرة متكاملة ومستقرة ، وغير خاف أن الحرمان من تلك الاحتياجات النفسية اللازمة يؤدي إلى الشعور بالعزلة واحتقار الذات والحدق على المجتمع، وقد يؤدي ذلك إلى حدوث اضطرابات سلوكية وأمراض نفسية لكل واحد من أفراد الأسرة، ويؤدي عدم التغلب على تلك المشكلات إلى تضخم آثارها، ويصبح الفرد منهم بعدئذ أكثر عرضة للجريمة والانحراف.

أما المشكلات الأخلاقية التي تعرض لها أفراد أسر السجناء فهي عديدة، إذ يؤدي سجن الأب وعائل الأسرة إلى نقص الموارد الاقتصادية للأسرة وغياب سلطة الرقابة على أفرادها، ويصاحب ذلك حدوث عدد من السلوكيات غير الأخلاقية، خاصة في أوساط المراهقين من الأولاد والبنات في الأسرة، وتتمثل المشكلات الأخلاقية التي قد تظهر في أسرة السجين في اختلال النظر إلى القيم الأخلاقية والفضائل الاجتماعية وفقدان بعض القيم والمثل العليا لدى أحد أو بعض أو جميع أفراد الأسرة وبمستويات متفاوتة، والتي قد تؤدي بهم إلى الجريمة والانحراف. وتزيد

## drosos (...)

مشكلات الأبناء بسجن الأم وحوادث الطلاق بين الوالدين نتيجة لذلك؛ وتكشف حالات الدراسة لأفراد العينة عن كثير من ضحايا التفكك الأسري من الأبناء الذين تسربوا من التعليم وبعضهم انخرط في أنشطة إجرامية.

وتحليل المشكلات التي تتعرض لها أسرة السجين يمكن ملاحظة أن هذه المشكلات تتميز بالتشابك والتعقيد، وأن المشكلات الاقتصادية تأتي في مقدمة المشكلات التي تواجهها أسرة السجين، وأن لها دورا في بقية المشكلات الأخرى، إلا أنه يجب ملاحظة أن هناك مشكلات أخرى تتعرض لها أسرة السجين لا تقل خطورة وتأثيرا وبخاصة المشكلات الاجتماعية.

وهنا نقطة أخرى جديرة بالملاحظة والاهتمام وتتمثل في أن غالبية تلك المشكلات المشار إليها التي تتعرض لها أغلب أسر السجناء تأتي بشكل مفاجئ وطارئ، وبتزايد تأثيرها وضغطها كلما تأخرت الحلول المساعدة للتخفيف من آثارها، وأن تأخر الحلول سيقول من فرص صمود تلك الأسر لمواجهة تلك المشاكل. وتشير الدراسات الى أن أهم الاحتياجات التي يطلبها السجين لأسرته هي تقديم مساعدات مالية مستمرة وكافية، وتقديم مساعدات معنوية، وتوفير فرص عمل لأحد أفراد الأسرة مع تمكين أسرة السجين من زيارته في السجن.

### ثالثا: برامج الدعم والرعاية الاجتماعية المقدمة للمسجون وأسرته:

تعرف الرعاية الاجتماعية بأنها «الجهود الهادفة الى رعاية السجين من النواحي البدنية والنفسية والثقافية والمهنية والاجتماعية والأسرية والمعيشية وما يرتبط بها من جوانب من شأنها المساهمة في إصلاحه وإعادة تأهيله، وتستمر هذه الرعاية بعد الإفراج وفق حاجة المفرج عنه حتى يستغني عنها بقصد مساعدته على الاندماج في المجتمع بعد الافراج عنه ليحيا حياة منتجة ويعيش في توافق مع نفسه ومع مجتمعه ويتغلب على المشاكل التي سوف تعترض طريقه في الحياة المستقبلية».

وتهدف الرعاية الاجتماعية الموجهة للسجين إلى تحقيق التوافق الشخصي والإحساس بالذات والشعور بالأمن الداخلي، بحيث يتحقق للسجين إمكانية اعتماده على نفسه في تصريف شؤونه، وإحساسه بالحرية والشعور بالانتماء للمجتمع بدءاً بأسرته وامتداداً بالمجتمع الكبير.

كما تهدف برامج الرعاية في الوقت ذاته إلى تحقيق التوافق الاجتماعي والإحساس بالأمن الاجتماعي لدى السجين، بحيث يصل إلى درجة عالية من الافتتاح بالأعراف والتقاليد والقيم التي تحكم المجتمع، ويتمكن كذلك من التحرر من الميول المضادة للمجتمع، و لادراكه أنه مدين للمجتمع بالفضل وبالتالي فإن عليه واجبات يجب تقديمها لهذا المجتمع، ثم بعدئذ يتمكن من اكتساب المهارات اللازمة لإقامة علاقات اجتماعية صحيحة تجاه مجتمعه وأسرته. ومن المعارف الأساسية للرعاية الاجتماعية في السجون رعاية أسرته حال وجوده داخل السجن وتدعيم صلة النزيل بالمجتمع الخارجي، ويعد ربط السجين بأسرته أحد برامج الرعاية التي تقدمها المؤسسات الإصلاحية، ومن مهام الأخصائي الاجتماعي الاشتراك والإشراف على أغلب برامج الرعاية الاجتماعية المقدمة داخل المؤسسة الإصلاحية.

ولا يمكن أن يتحقق نجاح برامج الرعاية إلا من خلال ثلاثة أساليب متكاملة ومتراطة مع بعضها البعض ترابطا عضويا ، ويتمثل الأسلوب الأول منها في رعاية السجين داخل المؤسسة العقابية وحتى خروجه ( وهي ما لا تقوم به المؤسسة الإصلاحية بدرجة كبيرة) ، ويتمثل أسلوب الرعاية الثاني في الوقت ذاته من خلال رعاية أسرة السجين منذ إيداعه السجن وحتى الإفراج عنه، وتلعب المؤسسات الأهلية دورا كبيرا في هذا المجال، أما الأسلوب الثالث فيتمثل في الرعاية اللاحقة للمفرج عنه، ويمكن أن تلعب المؤسسات الأهلية دورا بارزا في تنفيذ برامج الرعاية وتحقيق الأهداف النبيلة لبرامج الرعاية الموجهة لنزلاء المؤسسات الإصلاحية.

ونعرض فيما يلي لأوضاع وواقع الدعم والرعاية الاجتماعية أثناء السجن وبعده، للسجين وأسرته ؛ سواء أكانت هذه الخدمات رسمية ومؤسسة مقدمة من نظام العدالة الجنائي، أو جهات الرعاية الاجتماعية الرسمية الحكومية أو الأهلية أو الدعم الاجتماعي والمساندة المجتمعية غير الرسمية (من الأسرة والأقارب والأصدقاء)، يمثل النقص في هذه الأوجه انعكاسا حقيقيا للاحتياجات الضرورية والأساسية للسجناء وذويهم.

#### أ- دعم السجين من خارج النظام العقابي:

١. دعم الأسرة والأقارب والأصدقاء: أشارت النتائج فيما يتعلق بالأشخاص الذين يزورون الشخص في السجن، إلى أن نسبة تقارب ثلثي (٦٦.٧%) أفراد العينة يقوم أفراد الأسرة بزيارتها، في حين أن نسبة (٢٠.٣%) لا يزورها



أحد، وأن نسبة بسيطة جداً (١١.٦%) يزورها الأقارب والأصدقاء ؛ وتبعاً لمعدل زيارة هؤلاء الأشخاص للسجين في الشهر، تبين أن نسبة الغالبة تتلقى زيارة واحدة في الشهر وأن نسبة قليلة للغاية هي من تتلقى زيارتين شهرياً (حالتين فقط). وتشير الدراسة إلى أن السجين يشعر بحالة شديدة من الاضطراب النفسي والاجتماعي والقهر نتيجة الاغتراب الذي يعيشه جراء إيداعه السجن وافتقاده لدعم أسرته وأقاربه، وتزداد هذه الحالة سوءاً عندما يكون السجين عائلاً لأسرة. ويشير الدكتور عبد الله غانم إلى أن أقل من (٥٠%) من السجناء يستقبلون زواراً لهم من أقاربهم خاصة الزوج والأبناء، وهذا يؤكد أن هناك حاجة ملحة لربط السجين بالمجتمع الخارجي، وبشكل خاص زوجته و أولاده بغية تأمين احتياجاته والحد من تأثيرات عدم إشباعها. وتكتسب الزيارة بالنسبة للسجين أهمية قصوى، فضلاً عن أنها تؤدي إلى استمرار التواصل بين السجين والمجتمع الخارجي، فإنها تمثل رافداً قوياً من روافد الدعم المادي والمعنوي للسجين، وليس هذا فحسب، بل إنها تحد من تأثير ثقافة السجن في السجين نفسه.

٢. دعم الجهات الرسمية خارج النظام العقابي: تبين أن غالبية عينة الدراسة لم يتلقوا أي دعم من أي جهة خارج السجن مثل الشؤون الاجتماعية والجمعيات الأهلية، مما يشير لوجود قصور واضح في متابعة شؤون هذه الفئة من قبل الجهات الرسمية المسؤولة عن أوضاع السجناء ورعايتهم أثناء وبعد السجن . وإن أشارت نسبة ٤٧.١% إلى علمهم بوجود مساعدات مالية أما دفعة واحدة أو معاش شهري تصرف لأسر السجناء، ولقد حصل (٥) أفراد من عينة الدراسة على معاشات شهرية قليلة لا تكفي لسد احتياجاتهم.

وفيما يتعلق بمستوى كفاية المساعدات التي قدمت للسجين ولأسرته أثناء وجوده بالسجن، تبين أن نسبة عالية تتاهز النصف (٤٣.٥%) من المستجيبين يدركون أن مستوى كفاية المساعدات يعتبر منخفض جداً، وأن نسبة قليلة (١١.٦%؛ ١٤.٥%) ترى أن مستوى كفايتها منخفض، ومتوسط على التوالي، في حين سجلت نسبة قليلة (٥.٨%) أنه كاف، وتشير هذه النتيجة مجملها إلى انخفاض مستوى كفاية المساعدات المقدمة للسجين ولأسرته من وجهة نظر السجناء من أفراد الدراسة، خاصة إذا وضعنا في الاعتبار نسبة عدم المستجيبين التي تشير لتقدير سلبي في أغلب الأحيان. وبالنسبة لمصدر المساعدات التي تلقاها السجين وأسرته، تبين أن الأهل والأقارب (٣١.٩%)، شكّلت

## drosos (...)

أعلى نسبة لمصدر هذه المساعدات، في حين شكّلت الجهات الأخرى كالمؤسسات الأهلية والحكومية والمؤسسات الخاصة أدنى نسبة (١٤.٥%؛ ١١.٦%؛ ٥.٨%) على التوالي .

وتبعاً لاستجابة أفراد العينة حول إذا كان السجين قد قدمت له برامج تأهيلية لمرحلة ما بعد خروجه من السجن، تبين أن ما يقارب أكثر من نصف العينة (٦٦.٧%) أشار إلى عدم توفير هذه البرامج لهم، وأفاد ١٧.٤% أنهم لا يعلمون شيئاً عن هذا الأمر، مما يشير إلى وجود مشكلة وقصور واضح في تلبية احتياجات هذه الفئة للتهيئة لمرحلة العودة للإندماج ثانية في المجتمع. أما من قدمت لهم برامج تأهيل للخروج فبلغت نسبتهم ١٤.٥% وبالنسبة لأنماط البرامج التي قدمت للسجين لتهيئته لمرحلة ما بعد خروجه من السجن، تبين أن البرامج الدينية والتعليمية شكّلت أعلى تكراراً، تلتها البرامج الرياضية والحرفية ثم البرامج النفسية، ذكرتها حالة واحدة، ويبدو أنه حدث خلط في تصنيف هذه البرامج والأنشطة لغياب برامج التأهيل ما قبل الإفراج في غالب السجن.

### ب- الدعم والرعاية الاجتماعية من السجن:

هناك العديد من الاحتياجات الإنسانية اللازمة التي يحتاجها السجين والتي تستوجب على المؤسسات العقابية تأمينها أو على الأقل مساعدة السجين في إشباعها، أو مساعدته المتخصصة، ويمكن تحديد أهم الاحتياجات الضرورية التي من المفترض أن تليها خدمات الرعاية الاجتماعية داخل السجن؛ فيما يلي:

#### ١. خدمات الرعاية الطبية:

يؤثر السجن في الصحة البدنية والنفسية للسجين، وبعد سوء التغذية والظروف غير الصحية بالإضافة للحالة النفسية التي يعيشها السجين نتيجة إيداعه السجن سبباً مباشراً في حدوث الكثير من الأمراض التي يتعرض لها السجين. بالتالي فإن السجين بحاجة ماسة إلى الرعاية الطبية اللازمة، وذلك إما عن طريق الأخصائيين الموجودين في المؤسسات الإصلاحية، أو عن طريق المؤسسات الصحية المتخصصة خارج السجن.

وبحسب تقارير قطاع السجن فإن؛ برامج الرعاية الصحية في السجن تنقسم إلى رعاية صحية وقائية تبدأ بالكشف على السجين حال دخوله، فإن وجد به أي مرض عزل عن بقية السجناء حتى يتم علاجه، ثم يتم استبدال



## drosos (...)

ملابسه بملابس خاصة نظيفة تؤمنها إدارة المؤسسة الإصلاحية، وتتم حلاقة شعره (إن لزم) ويعطى التطعيمات اللازمة ضد الأمراض المعدية في الأوقات التي تحددها وزارة الصحة.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية العلاجية، فإنها تشمل إقامة مراكز رعاية صحية أولية في السجون تتوفر بها التخصصات اللازمة بحيث تتولى علاج السجن الذي يشكو من علة مرضية، وإذا لم يكن في تلك المراكز التخصص الطبي المطلوب يتم إحالة السجن للمستشفيات الحكومية المختصة الموجودة خارج السجن.

وواقع الحال أن الخدمات الصحية متدنية للغاية؛ فرغم وفرة المراكز الطبية والمستشفيات بالسجون؛ تبقى جودة الخدمة الطبية وكفاءة مقدميها محل انتقاد من كافة أفراد عينة الدراسة. إضافة إلى غياب خدمات الصحة النفسية بشكل تام.

وتعاني السجون المصرية بشكل عام من قصور توفير الرعاية الصحية اللازمة للسجناء، فبحسب تقرير قامت به المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، "فالسجين لا يعرض على طبيب فور وصوله السجن، بالمخالفة للقانون المصري والقواعد الدولية، وفي أحيان كثيرة لا يتمكن من زيارة الطبيب عند الحاجة إليه. كما نجد عدم كفاية عدد الأطباء لعدد السجناء أو عدم كفاية فترة تواجد الطبيب في السجن الواحد، والتة غالبًا ما تكون فترة عمل صباحية. هذا بالإضافة إلى صغر سن وتواضع خبرة أطباء السجون بالمقارنة بحجم الاحتياج الصحي الموجود داخل السجون، مع غياب تواجد التخصصات الطبية عن السجون بشكل دائم بالرغم من الكثافة العالية في السجون الكبيرة والتي تستدعي تواجدهم بشكل أكبر. هذا إلى جانب التمييز الذي يخترق منظومة الرعاية الصحية داخل السجون، والذي يسهل للقادرين وذوي النفوذ الحصول على الخدمات الصحية أو المعيشة في ظروف أفضل نسبيًا من سائر السجناء."

هذا بالإضافة إلى "عدم الاهتمام بخصوصية الاحتياجات الصحية للنساء السجينات بشكل عام، والحوامل والأمهات منهن بشكل خاص، وذلك من جهة إتاحة طبيب أمراض نساء وتوليد مقيم إله جانب طبيب للأطفال، وتوفير الرعاية الخاصة في أثناء الولادة والتي يعاني فيها النساء من فقر التجهيزات والإمكانيات الطبية".

## drosos (...)

ولا يلتفت السجن لتوفير التغذية اللازمة للنساء خاصة السجينات الحوامل والمُرضعات ولأطفالهن، وإنما يعتمدن عليه ما يأتيهن من الزيارات أو يضطرن لشرائها من سجينات أخريات أو عن طريق التكافل بين السجينات. هذا بالإضافة إلى عدم وجود أخصائيات نفسيات للسجينات اللاتي يعانين من اضطرابات نفسية خاصة وأن النساء أكثر عرضة للصدمات والاضطرابات النفسية بسبب ما يعانين منه من عنف واستغلال داخل وخارج السجن.

والمتحصل لدينا من معلومات، أن خدمات الصحة النفسية لا يعمل بها في السجن المصرية سوى 3 أطباء لا يتواجدون طوال الوقت؛ وحال الاختياج يتم التحويل إلى مستشفيات خارج السجن. كذلك لا تتوفر أي خدمات علاجية تتعلق بإدمان المواد المخدرة والمؤثرة على الحالة النفسية.

ومن المهم جدا أن يتلقى السجناء رعاية نفسية فعالة من شأنها أن تساعدهم على التكيف مع المعاناة النفسية ومع صعوبات السجن، وكذا إيجاد استراتيجيات ملائمة مع الوضعيات الضاغطة، وهذا من شأنه أيضا أن يسلط الضوء على ضرورة تفعيل أدوار الاخصائي النفسي المغيبة بشدة في المؤسسات العقابية، ومن المهم إجراء تدريبات مكثفة للإخصائيين حتى يكونوا أكثر امتلاكا للمعارف والمعلومات المتعلقة ببيكولوجية السجناء، وحتى يكون أكثر فعالية في التشخيص وفي التدخلات العلاجية.

### ٢. الإعاشة والملابس المناسبة :

يعد الغذاء والكساء من أهم الحاجات الإنسانية الضرورية، بالتالي فإن جميع المؤسسات الإصلاحية تحرص على توفير الإعاشة الكافية و الملابس المناسبة لنزلائها، وهي من البرامج الضرورية المكملة لبرامج التأهيل والإصلاح في المؤسسات الإصلاحية.

وفي أغلب السجن لا تقدم الإعاشة للسجناء بصورة كافية وجيدة؛ ولا يوجد برنامج غذائي منظم ومتكامل، كما لا تقدم للسجناء أية إعانات لمساعدتهم في شراء ما قد يلزمه من احتياجات. ومن حيث الملابس فإنه يصرف للسجين عند دخوله ملابس السجن، ذات الجودة الرديئة للغاية.



## drosos (...)

### ٣. خدمات تلبية الاحتياجات الاقتصادية للسجناء:

من أهم المشكلات التي تواجه السجنين منذ القبض عليه ومرورا بإيداعه المؤسسة الإصلاحية هي حاجته للمال كإحدى الاحتياجات الضرورية التي تواجهه، وسواء كانت هذه الحاجة لتأمين احتياجاته الشخصية، أو لسد احتياجات الأسرة التي يعولها، خاصة إذا كانت الأسرة تعتمد عليه اعتماداً كبيراً.

ولأنه من الطبيعي أن المؤسسة الإصلاحية لن تتمكن من إشباع كافة الاحتياجات الاقتصادية لنزلائها، فقد ثبت أن السجنين يحاول تأمين احتياجاته بطريقة مشروعة تتمثل في عدد من الأساليب منها ما يتقاضاه السجنين من أجور لقاء ما قد يكلف به من أعمال داخل السجن، أو من خلال ما قد يقدمه له الزوار من أهله وأصدقائه، إلا أن هناك نسبة من السجناء يقومون بتأمين احتياجاتهم الاقتصادية بطرق غير مشروعة.

### ٤. العمل والتأهيل المهني:

العمل أثناء الإيداع في السجن حق لكل السجناء: يستند حق المسجون في العمل إلى حقه كإنسان. والذي لم تحرمه منها العقوبة السالبة للحرية- ما يجعل له قبل المجتمع الحق في توفير العمل له، فقد أكدت المادة ١/٢٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص الحق في العمل وفي حرية اختيار عمله وفي شروط عمل عادلة ومرضية وفي الحماية من البطالة. كما أن له الحق في أن يوتى أجره المكافئ لجهده وأن تكفل له كافة الضمانات الاجتماعية وضمانات الأمن والسلامة؛ فالعمل ليس ترفاً ولا منحة من الدولة بل هو حق.

أما التدريب والتأهيل المهني فيعدان من أهم البرامج التي يحتاجها نزلاء المؤسسات الإصلاحية، لأن التأهيل المهني والتدريب هو المدخل الحقيقي والفعال في إكساب السجنين مهارات وخبرات تمكنه من ممارسة العمل الشريف بعد خروجه من السجن.

وتهدف هذه البرامج إلى تأهيل وتدريب السجناء على اكتساب حرفة أو مهنة أثناء تواجدهم في السجن، وذلك لتحقيق غرضين، الأول إشغال أوقات الفراغ التي يعيشها السجنين، والثاني مساعدته على اكتساب حرفة يمكن



## drosos (...)

أن يمارسها بعد خروجه من السجن، بحيث تساعده بشكل مباشر على ضمان حياة كريمة تمنعه من العودة للجريمة.

ولقد حرصنا في هذه الدراسة على التعرف على مدى قيام المسجون بالعمل أثناء إيداعه في السجن من عدمه وكذلك حصوله على تأهيل مهني لأداء هذا العمل والذي قد يسمح له بمزاولة نفس المهنة بعد الإفراج عنها، ما ييسر له الإدماج في المجتمع مرة أخرى.

حيث أفاد أقل من ثلث العينة (٢٦,١ %) أنهم يعملون أثناء إيداعهم بالسجن في حين لا يعمل علي الإطلاق ٧٣,٩% من أفراد العينة، وهذا يؤدي إلي عدم شغل أوقات فراغهم وعدم تطوير خبراتهم، ومن ثم فإن احتمالات اكتسابهم خبرات إجرامية جديدة من زملائهم وقيام علاقات غير سوية نتيجة للتبعية الاقتصادية حال عجزهم عن تدبير احتياجاتهم أمر قائم ومحتمل.

بل أن الثلث الذي يعمل أفادوا بأنهم كانوا يعملون في أعمال مرهقة ومهينة كجمع القمامة وأعمال الرفع والعتالة، أو يؤدون أعمالا لغيرهم من السجناء وغيرها. وهي أعمال ليست ذات طبيعة إصلاحية أو تأهيلية يمكن أن تسهم في تطوير خبراتهم وإفادتهم حين خروجهم الى الحياة في المجتمع مرة أخرى.

وتكشف الدراسات عن أن عدد الذين يعملون في الوحدات الانتاجية التابعة لصندوق التصنيع والإنتاج بقطاع السجن، والذين تتسم أعمالهم بكونها إصلاحية تأهيلية ويمكن الاستفادة منها داخل السجن ماليا وخارجه ماليا ومهنيا. لا يتعدى نسبتهم ١,٣% من إجمالي السجناء في كافة السجون المصرية ومن ثم يصبح من الضرورة بمكان أن يُمكن السجناء من حقهم في العمل والتأهيل المهني لأهمية ذلك في شغل وقت فراغهم وإصلاحهم وتأهيلهم أثناء السجن وإعدادهم لمرحلة ما بعد الإفراج. وكذلك لابد أن يحصلوا علي أجر مكافئ لهذا الجهد المبذول الأمر الذي يكفل لهم النهوض بأعبائهم المالية والمعيشية داخل السجن وأن يقدموا لأسرهم المساعدة المادية أو أن يكفؤهم عناء النهوض بأعبائهم ونفقات معيشتهم داخل السجن على أقل تقدير.



## drosos (...)

كذلك لابد من إعادة النظر في القواعد والتشريعات والقرارات المؤسسة لعمل المسجونين داخل السجون لتقدمها وعدم ملائمتها لتغيرات العصر؛ ومن ذلك قرار وزير الداخلية رقم (٧٣) لسنة ١٩٥٩ الخاص بتحديد الأعمال التي تفرض علي المحكوم عليهم.

### ٥. الأنشطة التعليمية والترفيهية:

تشير الفقرة الأولى من القاعدة "٦٦" من قواعد الحد الأدنى الا أنه من أجل تحقيق غرض المعاملة العقابية يجب استخدام جميع الوسائل الملائمة التي تشتمل على الرعاية الدينية في الأقطار التي يمكن فيها ذلك، والتعليم والتوجيه والتدريب المهني والخدمة الاجتماعية الفردية لكل مسجون، مع مراعاة تاريخه الاجتماعي وماضيه الإجرامى وقدراته الجسمانية والعقلية واتجاهاته وميوله ومزاجه الشخصي، وطول المدة بعقوبته، وطموحاته بعد الافراج.

ترسم هذه الفقرة احتياجات وحقوق السجناء أثناء إيداعهم في السجن بما يكفل لهم استغلال أوقات فراغهم فيما ينفع، وكذلك تأهيلهم لاستئناف حياتهم بعد الإفراج مدمجين مجتمعيًا كأفراد نافعين لأنفسهم وأسرههم وحماية للمجتمع من عودهم للإجرام.

ويحتل التعليم والتأهيل دوراً أساسياً في عمليات تأهيل السجنين، والمنتبع لمستوى تعليم النزلاء في المؤسسات الإصلاحية يلاحظ أن هناك تدني واضح في مستوى تعليم السجناء، وتكمن أهمية التعليم في أنه يساعد على غرس المعارف والمفاهيم الصحيحة والقيم في ذهن السجنين، كما انه يمكن السجنين نفسه من مهارات وحرف وسلوكيات حميدة تساعده على الاستقامة والانخراط في المجتمع بسهولة ويسر بعد الإفراج عنه.

وتعد البرامج التعليمية من أهم البرامج التي تقدمها السجون لنزلائها المسجونين، وتهتم المؤسسات العقابية بشكل أكبر ببرامج محو الأمية، وتهتم بالقدر ذاته بتمكين السجنين من مواصلة التعليم العام والعالي، وتحرص المؤسسات الإصلاحية على تذليل أي معوقات تحول دون استمرار السجنين بالبرامج التعليمية، ويلاحظ أن السجون الكبيرة تحتوي على مدارس نظامية يتاح للسجين الالتحاق بها وإكمال تعليمه. ويراعى في مثل تلك المدارس تسهيل

إجراءات الالتحاق وتوفير المعلمين المؤهلين وتزويد تلك المدارس بالوسائل التعليمية المناسبة من أجل تسهيل تقبل السجين للبرامج التعليمية التي تنفذها المؤسسة الإصلاحية.

كذلك فإن برامج التوجيه والإرشاد الديني متساندة مع البرامج الترويحية؛ فنية وثقافية ورياضية؛ تعد من أهم البرامج التي تنفذها السجون وفقاً لتقاريرها، وتكمن أهمية هذه البرامج في أنها تساعد على تحقيق الإصلاح والتأهيل للنزيل من خلال ما تلعبه من دور في تقويم سلوكه وتوجيهه إلى القيم والاتجاهات الصحيحة.

### **ولكن واقع الدراسة الميدانية يكشف عن التالي:**

- رغم وجود بعض المرافق وأجهزة الترويح والأنشطة الترفيهية في كثير من السجون إلا أن معدل استخدام أفراد العينة وممارستهم لهذه الأنشطة منخفض للغاية، فقط (١١,٦%) منهم كان يمارس هذه الأنشطة (كالمكتبة والندوات العامة والدينية، ومشاهدة الأفلام وغيرها).

- كذلك لا يشترك أي فرد من أفراد العينة في أية أنشطة تعليمية أو تربوية كفصول محو الأمية أو أنشطة التوعية الصحية والتثقيفية .

- وكذلك أفاد جميع أفراد العينة بعدم ممارستهم للأنشطة الرياضية من أي نوع، بل إن بعضهم حسب تعبيره "كان متخزن في نمرته ليل نهار دون أي نشاط يذكر".

### **٦. الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية للسجناء:**

تتطلب ظروف السجين الاجتماعية والنفسية إلى من يساعده على التكيف مع الظروف الجديدة وإعادة تكيفه مع المجتمع الجديد الذي وجد نفسه فيه مؤخراً، كثيراً ما يبحث السجين عنّ خدمة له في أي من هذه المجالات التي يحتاج إلى إشباعها. وهذا هو الدور المنوط بالخصائي الاجتماعي الموجود ضمن فريق العاملين بالسجن.

- أفاد غالبية العينة ( أكثر من ثلثي أفرادها) أنهم لم يقابلوا الاخصائي الاجتماعي وأنهم (٧٢,٥%) قد تعرفوا علي واجباتهم الخاصة بنظم الزيارة والتأديب والمراسلات والعمل والشكاوى من زملائهم من السجناء، وهو ما يعد مخالفاً



لقواعد الحد الأدنى، أما بخصوص بحث حالة السجين فور دخوله فقد أفادت غالب آراء عينة الدراسة بأن الأخصائي الاجتماعي بالسجن لا يقوم بإجراء أى دراسات ولا يبحث معهم مدى توافقهم من عدمه.

- أما الخدمات التي يؤديها الأخصائي الاجتماعي للسجناء كما أفاد قرابة ثلث العينة فتتمثل في المساعدة في حل المشكلات مع ادارة السجن، أو حل مشاكل السجناء مع بعضهم البعض، وتقديم مساعدات مالية بسيطة لبعض السجناء والمساعدة في حل مشكلات أسرية غير مالية.

- ويرغب السجناء في أن يقوم الاخصائي الاجتماعي بدور في حل مشكلاتهم وبخاصة فيما يتعلق برعاية الأهل أثناء وجود السجين بالسجن، وحل المشكلات الأسرية خارج السجن وزيارة الأهل والاطمئنان عليهم. كذلك حل مشكلاتهم المادية التي قد تواجههم داخل السجن عن طريق تشغيلهم وإيجاد فرص عمل لهم دخل السجن وبعد الافراج عنهم.

#### ج- خدمات الدعم والرعاية الاجتماعية لأسرة السجين:

تعد برامج الرعاية الموجهة لأسر السجناء نوعا من التدخل الاجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التضامن والتكافل والاستقرار في المجتمع، إذ أنها تقوم بدور كبير في ضمان صلاح الأسرة واستقرارها، سواء خلال وجود عائلها في السجن أو حتى بعد خروجه، وكلاهما فترتان مهمتان للسجين وللأسرة ذاتها لأنهما تساعدان على تحييد الخطورة الإجرامية التي تتعرض لها الأسرة مما يساعد في نجاح إعادة تأهيل السجين وضمان عدم العودة لارتكاب الجريمة.

وتعد الرعاية المقدمة لأسر السجناء جزءا مكملا لبرامج الرعاية التي تقدم للسجين نفسه ، إذ إن هذا النوع من الرعاية إضافة إلى رعاية السجين نفسه بعد الإفراج عنه، تشكل في مجموعها ثلاثة أساليب متكاملة لتحقيق أهداف الرعاية الاجتماعية لنزلاء المؤسسات الإصلاحية .

ولذا تشمل الرعاية الاجتماعية للسجين رعاية أسرته إذا اتضح أنها بحاجة لرعاية، وهذا يتم عند دراسة حالة السجين فور دخوله السجن وملاحظة أنه يعول أسرة وأن هذه الأسرة بحاجة للرعاية والدعم ، عندها يتم التنسيق مع المؤسسات الرسمية ( الضمان الاجتماعي ) و الجمعيات الخيرية المختصة لرعايتهم وتقديم الدعم والمساعدة



## drosos (...)

اللازمة. ورعاية أسرة السجين جزءا لا يتجزأ من رعاية السجين نفسه، وتتحقق من خلالها فكرة التأهيل والإصلاح، وبالتالي لا يمكن النظر للجهود التي تقدم للسجين دون النظر في الجهود التي تقدم لأسرته، كما أن من ضمن أهداف الرعاية الاجتماعية لأسرة السجين مساعدة الأسرة في الحفاظ على توازنها ومحاولة إعادة تأهيلها لتصبح أسرة منتجة.

وتساعد رعاية أسر السجناء على نجاح برامج الرعاية الاجتماعية للسجين نفسه وتحول بشكل مباشر دون العودة للجريمة، إذ إن هناك تهديدا شديدا من خطر دائم أو محتمل نتيجة نقص موارد الإشباع لدى الأسرة، يتمثل بشكل مباشر في نقص الموارد المالية ( وهو الغالب والأقوى) وكذا في موارد الإشباع النفسي والاجتماعي التي كان الزوج يؤمنها للأسرة.

وتعطي رعاية أسرة السجين للسجين ( نفسه ) ولأسرته فرصة حقيقية ثمينة لإعادة التكيف مع المجتمع وتحقيق مبدأ الوقاية من الجريمة وعدم تعرض أسرته لخطر الوقوع فيها، إذ أن الظروف التي تمر بأسرة السجين وبشكل مفاجئ تجعلها تمثل خطورة إجرامية أو انحرافا سلوكيا أو أخلاقيا محتملا بعد سجن الزوج، خاصة عندما يكون العائل الوحيد لها، وعندما تتعرض لضغط الحرمان والعوز والحاجة.

### مدى كفاية الخدمات التي تقدمها الجمعيات الخيرية لأسر السجناء

تقدم المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية العديد من الخدمات والدعم المالي والعيني والإرشادي والتدريبي للفئات المحتاجة التي تعرضت أو تتعرض لنقص في الاحتياجات الضرورية ، بهدف مساعدتها في التغلب على مواجهة المصاعب ، وذلك وفق ما لدى كل منها من إمكانيات مادية وبشرية تمكنها من تقديم خدماتها.

والصحيح أنه لا توجد سوى عدد قليل للغاية من الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني المعنية برعاية أسر السجناء، إلا أن هذه الأسر تعد إحدى الفئات التي تحتاج لتلقي الدعم والمساندة من أي جمعية خيرية تقدم خدمات إنسانية للأسر المحتاجة، وتعد أسر السجناء إحدى الأسر المصنفة في نظام أي جمعية أهلية مثلها مثل بقية

## drosos (...)

الفئات الأخرى المحتاجة، وعلى ضوء ذلك يمكن عرض أهم الخدمات والمساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية ويمكن أن تستفيد منها أسر السجناء من خلال ما يلي :

- الدعم النقدي المستمر: يعد الدعم النقدي السمة غالبية بين معظم الجمعيات الأهلية، وهو توجه منطقي إذ إن أهم ما يواجه أسرة السجن من مشكلات هو نقص الموارد المالية، وتضع كل جمعية أهلية في برامج عملها أساليب الصرف على الأسر المحتاجة والشروط التي يجب توفرها في الأسرة المحتاجة.
- الدعم النقدي المقطوع: تقدم الجمعيات الأهلية كثيرا من المبالغ المالية على شكل إعانات مقطوعة ، سواء لأسر السجناء أو لأي من الأسر التي ترعاها الجمعية، وتدفع هذه المبالغ المقطوعة للمساعدة في دفع إيجار السكن للأسرة المحتاجة ، أو في دفع فاتورة الكهرباء والماء على سبيل المثال .
- الدعم بأشياء عينية : تقوم الجمعيات الخيرية بدعم الأسر المحتاجة بالعديد من الأشياء التي تحتاجها الأسر ، سواء لأسر السجناء أو لأي أسرة ترعاها الجمعية ، وتكون الأشياء العينية على شكل مواد غذائية أو أثاث أو أدوات كهربائية او ملابس ، وقد تستفيد الأسرة المحتاجة من العديد من الأعيان التي تقدمها الجمعية الخيرية التي تستفيد من خدماتها .

- **التأهيل الاجتماعي والنفسي ( زيارات أسرية ):** سبق أن أشير أن أسرة السجن لا تتعرض لمشكلات اقتصادية فحسب، وإنما هناك العديد من المشكلات النفسية والاجتماعية التي قد تعصف بالأسرة نتيجة الانقطاع القسري المفاجئ لعائلتها، ومن ثم فهناك ( مثلا ) خدمات التوجيه والإرشاد الاجتماعي التي يقدمها بعض الجمعيات الأهلية.

### الدعم في مرحلة ما بعد الإفراج:

1. دعم الأسرة والأقارب والأصدقاء: أشارت نتائج التحليل الإحصائي لاستجابات أفراد عينة الدراسة فيما يتعلق بشعور السجن بالقلق من عدم تقبل زوجته له بعد خروجه من السجن، أن نسبة تشكل قرابة ثلثي أفراد العينة (٦٠.٩%)، عبرت عن كونها تشعر بالقلق من عدم تقبل الزوجة لها بدرجة ما. وبصورة مماثلة، بالنسبة لقلق السجن من عدم تقبل الأبناء له بعد خروجه من السجن، أشارت النتائج إلى أن نسبة تشكل قرابة ثلثي أفراد العينة (٦٣.٨%)، صرحت بأنها تشعر بالقلق من عدم تقبل الأبناء لها بدرجة متوسطة، وكبيرة جداً، وكبيرة على التوالي.

وفيما يتعلق بشعور السجين بأنه سيجد صعوبة في لم شمل وإعادة بناء الروابط والعلاقات مع أفراد أسرته بعد خروجه من السجن، أظهرت النتائج أن نسبة تتجاوز نصف أفراد العينة (٥٥.١%)، تشعر بأنها تجد صعوبة بدرجة كبيرة جداً، متوسطة، وكبيرة في ذلك. وبالنسبة لشعور الشخص بالقلق وتخوفه من كونه فقد دوره ولم يعد نفس الشخص الذي كان في أسرته من حيث القوة والإحترام، تبين أن نسبة تتجاوز نصف أفراد العينة (٥٥.١%)، صرحت بأنها تشعر بالقلق من كونها فقدت الدور الذي كانت تحتله داخل الأسرة، بدرجة كبيرة ما، وبصورة مماثلة، أشارت نسبة تتجاوز نصف أفراد العينة (٥٨%)، إلى كونها تشعر بالقلق من فقدان القدرة والإمكانية لممارسة دورها في الحياة في كافة المجالات، بدرجة كبيرة.

وعن مدى توفر شبكة دعم أو أقارب مستعدون لتقديم المساعدة للسجين بعد الخروج من السجن، تبين أن نسبة مرتفعة (٦٣.٨%) لا يوجد لديهم أي أقارب يرغبون في المساعدة أو قادرون على ذلك.

#### واقع الرعاية اللاحقة في المجتمع المصري:

أقر المشرع المصري نظام الرعاية اللاحقة حينما أوجب في المادة ٦٤ من قانون تنظيم السجون أن تخطر إدارة السجن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بأسماء المحكوم عليهم قبل الإفراج عنهم بمدة كافية لا تقل عن شهرين لكي يتسنى في هذه المدة تأهيلهم اجتماعياً، وإعدادهم للبيئة الخارجية مع بذل كل أسباب الرعاية والتوجيه لهم. وتقضي المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية لقانون تنظيم السجون بأن يعطى المسجون عند الإفراج عنه مكافأة مالية مناسبة عن عمله تحددتها اللائحة الداخلية. ويراعى في تحديدها والتصرف فيها أن تكون دون الأجر العادي لمثله، مع عدم جواز تصرف المسجون في المكافأة مادام في السجن.

ومن صور الرعاية اللاحقة في النظام العقابي المصري ما تنص عليه المادة ٨٨ من اللائحة الداخلية للسجون من وجوب تقديم الملابس اللائقة للمفرج عنه للظهور بها في المجتمع. ومن ذلك أيضاً ما تنص عليه المادة ١٤ من نفس اللائحة حينما أوجبت صرف نصف الأجر المستحق للمفرج عنه والذي يعتبر رصيماً له يمنح عند الإفراج.

إن تقديم خدمات الرعاية وبناء منظومته واقعياً منوطاً بعدد من الجهات في المجتمع المصري؛ ومن بين هذه الأجهزة المعنية بتقديم الرعاية لأسر السجناء والمفرج عنهم، أجهزة رسمية تتمثل في: إدارة الرعاية اللاحقة



## drosos (...)

بوزارة الداخلية ووزارة الشؤون الاجتماعية. وأجهزة أهلية تتمثل في : جمعيات رعاية المسجونين وأسرههم. والاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين وأسرههم.

ولا بد من الاعتراف بأن دور الدولة في الرعاية اللاحقة يظل قاصراً نظراً لضعف الإمكانيات المادية لأجهزتها. ولا يتسنى تعويض هذا النقص إلا بتدخل الجمعيات الخاصة والمجتمع المدني ، ممثلاً في رجال الأعمال وأصحاب المشروعات الصناعية والتجارية ، فتصبح مكافحة الظاهرة الإجرامية رسالة المجتمع كافة. هذا ويمكن إيجاز دور كل جهاز من الأجهزة السابقة في تحقيق الرعاية لاسر المسجونين والمفرج عنهم على النحو التالي :

### ١- إدارة الرعاية اللاحقة بوزارة الداخلية :

أنشئ قسم الرعاية اللاحقة بموجب القرار الوزاري رقم ( ١٢٧٢ ) لسنة ١٩٧٢ م ويضم هذا القسم وحدتين هما :

#### • وحدة متابعة الإعداد المهني

وتختص بمتابعة أعمال اللجان المشكلة للتوجيه المهني. والرعاية الاجتماعية والصحية للمسجونين وللمعتقلين والمحبوسين احتياطياً وفقاً للتعليمات المؤسسة لذلك ومتابعة مدي تقدمهم في التدريب الذي وجهوا إليه ، والإسهام في إزالة المعوقات ، ومتابعة الجهود الموجهة إلى رعاية أسرههم ، ومن ذلك كفالة سرعة وصول الضمان الاجتماعي الذي يتقرر وما قد يستحقونه من معونات إضافية من جمعيات رعاية المسجونين.

وتختص أيضاً هذه الوحدة بمتابعة إتاحة الفرصة لانتظام الأبناء في مدارسهم والعمل على استقرارهم الدراسي والنفسي .. وكذلك تختص الوحدة بالعمل على توفير فرص العمل للقادرين من أبناء أسر النزلاء ، وتشجيع إنشاء مراكز تأهيل مهني لأسرههم بالاتصال بالجمعيات والوزارات المعنية ، بالإضافة إلى الإسهام في حل أية مشكلات قد تتعرض لها الأسرة .

#### • وحدة رعاية المفرج عنهم

وتختص بما يلي :

## drosos (...)

أ - متابعة المسجونين و المعتقلين والمحبوسين احتياطيا والمفرج عنهم لمعاونتهم في الحصول على وظائف وأعمال ملائمة تكفل أسباب العيش الشريف لهم وذلك بالاتصال بالوزارات وجمعيات رعاية المسجونين والجهات المعنية الأخرى .

ب - متابعة نشاط المفرج عنهم للتغلب على أية مشكلات قد يتعرضون لها إلى أن يتم استقرارهم واندماجهم في المجتمع والوقوف منهم موقف الحزم والإنذار إذا ما بدر منهم ما ينبئ عن رغبتهم في تجاهل ما وجه إليهم من نصح وإرشاد والاستمرار في طريق الانحراف.

ج - إعداد تقرير كل ستة أشهر ولمدة سنتين بما أسفرت عنه متابعة المفرج عنهم ، يتضمن مدي استقرارهم في عملهم الجديد واندماجهم في المجتمع ومدي اتباعهم السلوك القويم والابتعاد عن الانحراف على أن توضع هذه التقارير بالملفات .

د - القيام بحملات دعائية لإقناع الرأي العام بجدوى مساعدة المفرج عنهم والفائدة التي تنعكس على الأمن العام بسبب هذه المساعدة .

هـ - تنهض أقسام ووحدات العلاقات العامة بفروع الوزارة الجغرافية بمهام الرعاية اللاحقة للمسجونين ومن في حكمهم الذين أمضوا ستة أشهر بالتنسيق مع قسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام .

ثم صدر القرار الوزاري رقم ( ٢٢٥ ) لسنة ١٩٧٣ م يتضمن إنشاء وحدات للرعاية اللاحقة بإدارة البحث الجنائي بمديريات الأمن ، تختص كل منها في نطاقها بمهام الرعاية اللاحقة للمسجونين ومن في حكمهم الذين أمضوا ستة أشهر وفق الاختصاص المحدد لقسم الرعاية اللاحقة بمصلحة الأمن العام وبالتنسيق معه .

ثم نص في " المادة الثالثة " منه علي أن يعهد بهذا الاختصاص بمديريات الأمن الصحراوية إلي وحدات المباحث الجنائية بأقسام البحث الجنائي .

وأخيرا . . صدر القرار الوزاري رقم ( ١٤٦٠ ) في ١٩٨٣/٧/٣١ م بشأن تنظيم وزارة الداخلية برفع مستوى القسم إلي مستوي الإدارة تتبع مساعد وزير الداخلية للأمن الاجتماعي .

## ٢- وزارة الشؤون الاجتماعية :



## drosos (...)

تولي وزارة الشؤون الاجتماعية أهمية خاصة لرعاية أسر النزلاء المسجونين والمفرج عنهم بقصد معاونتهم علي مواجهة مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية حتى يتم التوفيق بينهم وبين المجتمع ويصبحوا مواطنين صالحين . ويضم ديوان عام وزارة الشؤون الاجتماعية عددا من الإدارات العامة التي تعني برعاية أسر النزلاء والمفرج عنهم ، من أهمها :

### • الإدارة العامة للضمان الاجتماعي والإعانات :

وتهتم بتنظيم المساعدة المالية لأسر النزلاء والمفرج عنهم طبقا لأحكام القانون رقم (١٣٣) لسنة ١٩٦٤ م والقرارات المنفذة له ، حيث تمنح مساعدات مالية لحالات أسر النزلاء والمفرج عنهم ، الذين تنطبق عليهم شروط وأوضاع صرف المساعدات . . حيث تنص المادة العاشرة من القرار الوزاري رقم (٩٤) لسنة ١٩٦٤م علي : " أن تكون المساعدة للأسرة التي يكون عائلها مسجوناً أو محبوساً لمدة لا تقل عن ستة أشهر مساوية لمعاش الأرملة ذات الأولاد أو معاش الأيتام والشيخوخة علي حسب تكوين الأسرة بشرط أن يمضي عليه في السجن أو الحبس مدة لا تقل عن ستين يوماً متتالية عند تقديم طالب المساعدة " .

### • الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي:

وتضم قسماً خاصاً لرعاية الفئات الخاصة ومنهم أسر النزلاء والمفرج عنهم.

### • الإدارة العامة للأسر المنتجة :

وتعني بتدريب أسر النزلاء والمفرج عنهم علي المهن المناسبة وتيسير سبل العمل والإنتاج لهم ، وتأهيلهم لتنفيذ مشروعات الأسر المنتجة عن طريق إكسابهم المهارات اليدوية اللازمة للعمل علي تحقيق دخول إضافية ترفع من مستواهم الاجتماعي والاقتصادي.

### • الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات:

تعمل علي إنشاء جمعيات رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم وتوجيهها وتنسيق أعمالها عن طريق اتحاد هيئات رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم .

### • الإدارة العامة للأسرة والطفولة:

تشرف علي تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية لأفراد أسر المسجونين والمفرج عنهم لمعاونتهم علي حل مشكلاتهم وتوفير الاستقرار الاجتماعي لهم .



## drosos (...)

### ٣- جمعيات رعاية المسجونين وأسرهم:

تتلخص أهداف جمعية رعاية المسجونين وأسرهم في الآتي :

- أ - رعاية أسر المسجونين وتقديم كافة المساعدات المادية والاجتماعية والثقافية والصحية لهم .
- ب - رعاية المفرج عنهم ومساعدتهم لبدء حياة كريمة أو إيجاد عمل شريف يناسب قدراتهم .
- ج - تأهيل المسجونين مهنيا داخل السجون وخارجها لتعلم مهنة تساعد على إيجاد عمل لهم .
- د - القيام بالدراسات الاجتماعية المتعلقة برعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم .
- هـ - الاشتراك والإسهام في المؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية وتنسيق الجهود مع الجهات العلمية المتخصصة في هذا المجال .
- و - التعاون مع مصلحة السجون في تنسيق البرامج والجهود التي تؤدي إلي إعداد السجين المفرج عنه ليكون مواطنا صالحا .
- ز - توجيه الرأي العام بمختلف وسائل الإعلام حول مشكلة المسجونين وأسرهم والمفرج عنهم وما قد يترتب على عدم توفير أسباب الرعاية وتهيئة سبل الحياة الشريفة لهم .
- أما دور هذه الجمعيات بالنسبة لأسر المسجونين فيمكن إيجازه فيما يلي :-
  - أ - صرف مساعدات مالية للأسر وذلك لمواجهة نفقات المعيشة .
  - ب - مساعدة أبناء المسجونين لاستكمال تعليمهم ودفع المصروفات المدرسية والجامعية وشراء الكتب والأدوات لهم
  - ج- مساعدة القادرين على العمل من أفراد هذه الأسر في إيجاد عمل لهم أو إلحاقهم بمراكز التدريب الملحقه ببعض الجمعيات أو بالبيئة المحلية .
  - د - توجيه أفراد الأسر - حسب كل حالة - إلي جهات المساعدة كالمرضي للمستشفيات والعجزة لمؤسسات التأهيل ، والمحتاجين لأنواع أخرى من المساعدات لوحدة الشؤون الاجتماعية ، وللمؤسسات الخاصة ، ولهيئات الرعاية الأخرى .
  - هـ- إعانة حالات الأسر حسب نوعية كل منها وحسب استعدادها لمزاولة المهن الخفيفة كحياكة الملابس أو أشغال الإبرة أو المشروعات التجارية الأخرى المناسبة .





## drosos (...)

- و - تنفيذ مشروعات الأسر المنتجة بمقر إدارات الجمعيات لتأهيل أبناء المسجونين والمفرج عنهم ، لزيادة دخل الأسرة في نواحي النشاط المختلفة للأسر المنتجة .
- ز - إنشاء بعض الجمعيات - بمقارها - مستوصفات وعيادات علاجية خاصة بأسر المسجونين والمفرج عنهم لتقديم الرعاية العلاجية اللازمة وصرف الأدوية المطلوبة .
- ح - يقوم بعض أعضاء مجلس إدارة هذه الجمعيات من أصحاب المحلات التجارية والصناعية بتشغيل المفرج عنهم لديهم بأجور مجزية ، حتي يمكن للمفرج عنهم أن يواجهوا الحياة بصدر رحب .
- ط - العمل علي تحويل أبناء المسجونين الملحقين بمدارس خاصة إلي مدارس حكومية توفيراً لنفقات الأسرة. ولعله من الأهمية بمكان أن نعترف بأن التزام الجمعيات بتحقيق كافة ألوان الرعاية السابقة - منفردة وبدون رعاية من الدولة - يبدو صعباً نتيجة للأعداد الكبيرة لنزلاء السجون من ناحية العنصر البشري أو ناحية الموارد المالية - وفي الأحوال القليلة التي تحصل فيها أسرة النزير علي إعانة من جمعية رعاية المسجونين ، فإنها تكون من الضالة بحيث لا تفيد في شيء ، فالإعانة لا تصرف لأول مرة إلا بعد ثلاثة شهور من إيداع رب الأسرة ، وتصل أحيانا إلي ستة شهور أو سنة ، حسب ما يتوفر للجمعية من موارد ، الأمر الذي يضيف إلي ذل الأسرة - لسجن عائلها - مهانة السؤال أو مذلة الحاجة ، فتضطر الأسرة إلي اختصار الطريق لتقع الزوجة أو البنات في دائرة الانحراف ويرتكب الأبناء جرائم السرقة !! .

### ٤- الاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين وأسرهم:

ويضم جمعيات رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم المشهرة طبقاً لقرار وزارة الشؤون الاجتماعية رقم (٣٧) لسنة ١٩٦٩ م بإنشائه ويستهدف :

- أ- تخطيط برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية والوقاية من الجريمة .
- ب - إجراء البحوث والدراسات المتصلة بميدان عمله بين الجمعيات .
- ج- تحديد مستويات الخدمة وحدود تكلفتها في نطاق السياسة العامة للدولة .
- د - وضع برامج الإعداد الفني والإداري لأعضاء الجمعيات المنضمة للاتحاد للارتقاء بمستوي الأداء .
- هـ- تقديم المعونة الفنية للجمعيات الأعضاء وتقويم جهود أعضائها .



## drosos (...)

و- القيام بالتجارب الرائدة عن طريق وضع برامج خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها علي الجمعيات .

### التوصيات:

وعلي ضوء ما تقدم ... يمكن أن نحدد أبرز التوصيات التي يمكن أن تشكل جوهر مهام وأدوار منظومتى الرعاية الاجتماعية للسجناء وأسرههم، والرعاية اللاحقة المرجوة مع أسر السجناء والمفرج عنهم، وتتمثل أبرز هذه التوصيات في الآتي:

- ١- الاهتمام بتقديم كافة خدمات الرعاية الاجتماعية للسجناء دون تمييز أو إقصاء؛ مسئولية النظام العقابي دون إهدار لكرامتهم الانسانية وحقوقهم التي كفلتها كافة المواثيق الدولية والدساتير والقوانين الوطنية
- ٢ - ضرورة استخدام كل أساليب العلاج الذاتي والعلاج البيئي بالظروف المحيطة بالأسرة .
- ٣ - الاهتمام بتقديم الخدمات المباشرة، وهي تلك الخدمات التي تقدم للأسرة من المؤسسة أو من موارد البيئة المتاحة، بينما تمثل الخدمات غير المباشرة عملية تعديل الاتجاهات وتخفيف التوترات والضغوط التي تعاني منها الأسرة .
- ٤ - دراسة جميع الظروف المحيطة بالأسرة لإمكانية تحديد أهم المشكلات التي تواجهها ؛ خاصة تلك المشكلات المرتبطة بسجن العائل والتي تؤثر بشكل سلبي علي التماسك الأسري.
- ٥- مساعدة أفراد الأسرة علي إدراك أبعاد الموقف بتبصيرهم بأهمية تقبل الوضع الجديد وأهمية استمرار العلاقات بينهم وبين النزير.
- ٦- مساعدة أسرة النزير علي تدعيم وضعها الاقتصادي بالأساليب المشروعة المتاحة حتى تستطيع إشباع احتياجاتها الأساسية بعيدا عن دائرة الجريمة والانحراف.
- ٧ - مساعدة الأسرة في تدعيم بنيانها الاجتماعي عن طريق تخفيف حدة المشاعر السلبية التي تعتري أفرادها خاصة مشاعر الخجل والقلق والشعور بالهانة ، والتي تؤدي إلي مزيد من المشكلات التي تواجه الأسرة ومن أهمها : رفض الأسرة لاستقبال النزير بعد الإفراج عنه .



## **drosos (...)**

- ٨- مساعدة الأسرة في الحصول علي فرص جديدة للعمل لأفرادها القادرين علي العمل أو مساعدتها في المشاركة بأحد مشروعات الأسر المنتجة ؛ باعتباره مصدرا مشروعاً لزيادة الدخل.
- ٩- العمل علي تحقيق تكيف المفرج عنهم مع أسرتهم ؛ ومن ثم تكيفهم مع المجتمع .